مواضع الحال التي تغير إعرابها لتغير قراءتها أو توجيهها النحوي في القرآن الكريم

إعداد

د.أحمد جمعة محمود الهيتي

كلية العلوم الإسلامية / الرمادي – جامعة الأنبار

مستخلص البحث

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول رب الأرض والسماوات وعلى آله أصحابه أجمعين وبعد:

فأكثر ما أوضحه هذا البحث ما وجدناه من توسع في المعنى الذي اشتهر وقوعه في التعبير القرآني ، وسبب التوسع في المعنى جاء من تعدد إعراب اللفظة التي حكم عليها بأنها حال ، لكن هذا الإعراب قد اختلف تبعا لما رأى نحاة آخرون من إعراب لهذا المنصوب، أو أنه تغير لتغير قراءته ؛ وهذا ما أدى إلى أن يتغير تبعا لتغيره، فكثير من مواضع الحال تتغير لتكون مرفوعة أو غير ذلك لتغير في قراءتها، فربما أصبح المنصوب مرفوعا ، أو قرئ المشتق بصيغة المصدر، الأمر الذي قد يجعل من إعرابه حالا غير ممكن ، ومما يتفق فيه البحث مع غيره من الدراسات النحويه ، هو أن القرآن الكريم وقراءاته يبقيان ميدانا مباركا وكبيرا للدرس النحوي وأصالته التي يكتسبها منهما ؛ فالمواضع الثمانية هذه ظهر فيها ما عرض من الآراء والخلاف النحوي ماظهر ، لنصل إلى الحقيقة التي تقول إن هذا القرآن لا يشبع منه العلماء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abstract

Praise is to God that is thanks to good works, prayer and peace upon our master Muhammad is the messenger god of earth and the heavens and upon his companions and after:

More precisely what this research is what we found from the expansion in the sense that it occurred in the famous Quran expression, The reason for the expansion of the meaning came from a multi-word expressions in which the rule as it anyway, but this expression may differ depending on when he saw nudged others express this Monument, Or that it has changed to change the read; and this is what led to that change depending on the change, many of the positions changed as to be raised or other change in reading, Might become Monument Raised, or read derivative form of the source, Which may make it not possible now expressing, It is consistent with other research in which the grammatical studies, is that reading the Quran and remain an arena of blessing and of great importance to study grammar and originality acquired by them; And eight positions in which this appeared to view the differences of opinions and the emergence of grammar, to get to the truth that says that the Quran does not get enough of it Scientists, , And another wish to thank God.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فمن المواضع التي تحتاج دراسة نحوية مواضع الحال التي تغير إعرابها في القرآن الكريم ، وهي مواضع وقف عندها النحويون وكان لهم فيها خلاف كبير ، ولم يكن القصد من هذا البحث الوقوف على مواضع الحال في القرآن كله ، بل الذي انعقد العزم على بحثه مواضع ثمانية أظهرت قراءة حفص لمن يقرأ بها أنها في موضع الحال ، وسبب الوقوف عندها وتناولها بالدراسة ما حصل فيها من تغيير في الإعراب ، إذ ثمة من لم يعربها حالا ، وعند النظر في أسباب تغيير إعرابها بدا لي أن سبب التغيير يأتي من أمرين ، الأمر الأول: ما كان التوجيه النحوي واختلافه سببا بتغير الإعراب؛ إذ ثمة من حكم على المنصوب الذي يظهر في القراءة المشهورة على أنه حال بأنه غير حال ، بل قد تتعدد الأوجه التي ذكرت في هذا المنصوب ، مما فسح المجال للدخول بين تلك الآراء ومحاولة ترجيح ما يستحق الترجيح كما رأى الباحث.

أما الأمر الثاني: الذي تسبب في ترك إعرابه حالا فهو يأتي من تغير قراءة ذلك الاسم المنصوب حركة وتركيبا؛ فثمة ما قرئ عند غير حفص بالرفع ، أو أن ثمة من قرأ المنصوب منصوبا لكن ما تغير في قراءته صيغة اللفظ، وتركيبه ، وهذان الأمران تسببا بحصول مقدار كبير من الخلاف النحوي الذي أثرى مسائل هذا البحث ، ولهذا قصرت البحث على ثمانية مواضع هي وحدها التي تغير إعراب الحال فيها في سور القرآن الكريم جميعها، وقد تم تناولها على وفق ورودها في كتاب الله من حيث الترتيب. فأرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، والله ولي التوفيق

الباحث

التمهيد

الحال وأحكامه:

الحالُ أو القطعُ: وصفُ ٌ فضلةٌ منتصبٌ شرطهُ التنكيرُ، آتٍ بمعنى في، وهيَ مؤسسةٌ ومؤكدةٌ ومحكيةٌ ومقدرةٌ ولازمةٌ ومنتقلةٌ وموطئةٌ ، وتكون جامدةً في المشابهةِ والمفاعلةِ والمرتبةِ،[١] وقد اختلفَ النحاةُ في كثير من أمور الحال منها:

- تعريفها: مؤولة عندَ البصريينَ بالنكرةِ ، والكوفيونَ يفصلونَ، فما تضمن معنى الشرطِ جازَ تعريفهُ، مثل: (زيدٌ الراكبَ أحسنُ منهُ الماشي)، وغيرهُ مؤولٌ بالنكرةِ.
- تقديمها: منع البصريونَ تقديمها على العاملِ ِ غيرِ المتصرفِ ، ومنعَ الكوفيونَ تقديمها على عاملها معَ الاسم الظاهرِ فقط

  وأجازَ ابن كيسانَ تقديمها على عاملِ صاحبها المجرورِ.
- لفظها الجامدُ : مؤولٌ عندَ سيبويهِ والبصريينَ بالمشتق، وعندَ الأخفشِ و المبُردِ بالفعلِ ناصباً لهُ، وعندَ الفارسي بمشتق ناصبٍ لهُ ، وعندَ الكوفيينَ محمولٌ على المعنى في المصدرِ ، وكونهُ فعلاً ماضياً أجازهُ الكوفيونَ وشَرَطَهُ البصريونَ بـ(قَد)، وَ(وَحدهُ) حالٌ عندَ يونسَ والبصريينَ وظرفٌ عندَ الكوفيينَ ومصدرٌ عندَ الزجاجِ ، و(فاهُ إلى فيّ) نصبهُ البصريونَ بتأويلِ مُشافهةٍ، والكوفيونَ بتأويل جاعلٍ. وتكرارُ الظرفِ نصبٌ للصفةِ حالاً عندَ الكوفيينَ، والبصريونَ يجيزونَ الوجهينِ فيها حالاً وخبراً[٢].
- **صاحب الحال:**

أما صاحبُ الحالِ فمعرفٌ أو مخصصٌ أو معممٌ أو مقترنٌ بمعرفة ، وتقدمُ الحال على صاحبها في وجوهٍ ، وقد يُحذفُ في وجوهٍ ، وقد يحذفُ عاملها وصاحبها في وجوهٍ[٣]ستكون لنا وقفة أخرى معها ، وفي الصفحاتِ القادمة آياتٌ بعضُ مفرداتها قُرئت ووُجهت باختلافٍ بين النحاة ستكون موضوع بحثنا إن شاء الله تعالى.

الموضع الأول : (قائما) :

منَ الأحوالِ لفظةُ (قائماً) في قولـهِ (سبحانهُ وتعالى): {شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }[٤]، قراءةُ حفص نصبهُ كرسمهِ ، وقراءةُ ابنُ مسعودٍ مرةً قائمٌ بالقسطِ نكرة مرفوعةٌ وأُخرى القائم بالقسطِ مَعرفةٌ مرفوعةٌ[٥]، وقرأه أبو حنيفة قيماً بالقسطِ[٦]، وهي قراءةٌ مؤازرةٌ لقراءةِ المصحف، وفي القراءتين خلافٌ معالمهُ هي: في قراءةِ النصبِ ذهبَ جمهورٌ من النحاةِ إلى أن (قائماً) حال منهم الأخفشُ والطبريُ والزجاجُ والنحاسُ ومكي الزمخشريُ وآخرون، قالَ الأخفشُ ونصب (قائماً) بالحال[٧]، ولم يحدد صاحبها ، وحَدده الطبريُ ومن تلاهُ ، وقد اصطرعَ النحاةُ في حكمِ الحالِ . هنا . قالَ البطليوسيُ : وذكرنا أنَ بعض المنتحلينَ لِصناعةِ النحو أنكرَ قولنا : إنَ قائماً هنا منصوبٌ على الحالِ ، وزعمَ إنهُ كفرٌ من قائلهِ وإنما قالَ ذلكَ فيما يرى لأنَ الحالَ فيما ذَكرَ النَحويونَ مُنتقلةٌ وفضلةٌ في الكلامِ، والقيامُ بالقسطِ صفةُ الله (سبحانهُ وتعالى) لَم يَزل موصوفا بها ، وَلا يزالُ ولا يصحُ فيها الانتقالُ، وإنما أتى هذا المعترضُ من قلةِ بصرهِ بهذهِ الصناعةِ وسوءِ فهمهِ لباب الحال[٨]، وَقَدِ اختلفَ النحاةُ في حقيقةِ الحالِ هذهِ، أهيَ القائمُ، أم (قائما) ، وقدْ ذكرَ هذا الأمر الطبريُ، مبيناً أنَ أولى القولين بالصَواب: قولُ منَ جَعلهُ قطعاً، على أنهُ نعتُ اللهِ – جلَ ثناؤهُ–[٩] فالكوفيونَ يَرونهُ مقطوعاً منَ المعرفةِ، فأصلهُ عِندهم: القائمُ، حُذِفَ تعريفهُ فَنُكِّرَ ثمَ انتصَبَ حالاً منَ (الله) (عزوجل) وتؤيدهُ قراءةُ ابنِ مسعودٍ، وقد نقلهُ بَعضهم عن الفراء[١٠] في قولهِ: "منصوبٌ على القطعِ ،لأنهُ نكرةٌ نُعت بهِ معرفةٌ"[١١]، ويرى الانباريُّ أن الفراءَ مُنكرٌ لهذا وحكمُ القطعِ عندهم فيما جاءَ بَعْدَ الإشارةِ إلى الخبرِ، فالقطعُ عندهم يَشملُ أمرينِ، ويحملونَ حيناً آخر ما بعدَ الإشارةِ إلى التقريبِ، وَأبطَل البصريُّونَ حُكمهم بأمرين هما:

- هوَ منصوبٌ على الحالِ لا القطعِ .
- عاملهُ الفعلُ الصريحُ أو معناهُ في غيرهِ[١٢].

واختلفوا فيها أيضاً، أهي مؤكدةٌ أم لازمةٌ، فقد ذهبَ الزجَّاج والنحاس ومكيّ والزمخشريُّ والأنبا ري والعُكبريُّ وغيرهم إلى أنَ (قائماً) حالٌ مؤكدةٌ[١٣]، قالَ الزجاجُ :

حالٌ مؤكدٌ تقعُ معَ الأسماءِ في غيرِ الإشارة، تقولُ: إنهُ زيدُ معروُفاً، {هوَ الحقُ مُصدقاً}[١٤]، وَ{ لا إله إلا هوَ والملائكةُ وأُولوا العلمِ قائماً بالقسطِ}[١٥] وَخَالَفَ في هذا أبو حيانَ جاعلاً (قائماً) حالاً لازمة ، وَردَ القولُ بالحالِ المؤكدةِ من وجوهٍ هي:

- ليستَ من بابِ { ويومَ يُبعثُ حَيا}[١٦] ، و {هوَ الحقُ مصدقاً}[١٧].
- ليستَ من بابِ قولهم، (أنا عبدُ اللهِ شُجاعاً).
- ليسَ { قائماً بالقسطِ} بمعنى (شَهيد) .
- ليسَ{ قائماً بالقِسْطِ } مُؤكداً لمَضمُونِ الجملة .
- فيهِ فصلٌ بينَ الحالِ وصاحبها بالمفعولِ والمتعاطِفينِ[١٨].

غيرَ أنَ السَّمينَ يَرى أنَ مؤآخذةَ أبي حيَّانَ للزَّمخشريِّ غيرُ ظاهرةٍ للأسبابِ الآتيةِ:

١- الحالُ المؤكدةُ واللازمةُ شيءٌ واحدٌ لافرقَ بينهُما.

٢- معنى شَهِدَ معَ مُتعلقهِ { أنهُ لاإلهَ إلا هوَ} أمرٌ مُساوٍ لقولهِ: {قائماً بالقِسطِ}؛ لأنَ التوحيدَ مُلازمٌ للعدلِ[١٩].

وما ذهبَ إليهِ أبو حيَّانَ قريبٌ من الحقيقةِ، وهذا الأمرُ قدْ أبانهُ ابنُ هشام الأنصاريُ والفاكهيُ ، وذلكَ أنَ الحالَ المؤكدةَ تكونَ مؤكدةَ لفظاً. ومعنى مِثلَ : {وأرسلناكَ للناسِ رسولاً}[٢٠] وَماقتصرَ على المعنى مثلُ قولهِ (ا) : (وَلى مُدبراً)[٢١]، {وهوَ الحقُ مصدقاً}[٢٢]،ومنها ما هوَ مؤكد لمضْمونِ الجملةِ كقولهم (زيدٌ أبوكَ عَطوفاً)[٢٣] لذلكَ فـ { قائماً بالقسط} حالٌ لازمةٌ لأنَ القيامَ بالقسطِ وصفٌ ثابتٌ للهِ (ا)[٢٤].

وقَدِ اختلَفوا أيضاً في العاملِ في الحالِ على مذاهبَ ثلاثةٍ هي :

- العاملُ الخبرُ بما ضُمن من مَعنى المُسمى،وهو قولُ الزجاجِ .
- العاملُ مُضمَرٌ مُقدرٌ بـ (أحقُ) للنفسِ، وَ (أحقهُ) للغائبِ،وهو قولُ الزمخشري
- العاملُ المُبتدأ بما ضَمَنَ من مَعنى التنبيهِ، وهو قَولُ ابنِ خَروف[٢٥].

غَيرَ أنَ هذا خروج عَما اختطهُ سيبويْهِ ، "فالمُبتدأُ مُسندٌ والمبنيُ عَليهِ مُسندٌ إليهِ فقدْ عَمِلَ هذا فيما بَعدهُ كما يعملُ الجارُ والفِعلُ فيما بعدهُ"[٢٦] وذلكَ أنَ شقي الجملةِ قد عمِلا فيما تَلاهُما ، فهُما قد حُملا على مَعنى ناصبٍ لقولهِ (قائماً) ، ورُبما قَرُبَ منه قُولُ الزمخشري لأنَ المقدرَ هو مُضمرٌ في الحقيقة.

وقدِ اختلفَ النحاةُ أيضاً في صاحبِ الحالِ ، فجعلها الطَبريُ قضيةً خلافيةً، البصريونَ، بعضُهم يَقولونَ إنَ صاحِبَ الحالِ هوَ الضميرُ (هوَ)، وَذَهَبَ إليهِ منهم مَكي والزمخشريُ وابنُ عطيةَ والأنباريُ والرازيُّ والعكبريُ[٢٧]، وفيهِ يتحققُ أمرانِ هُما :

- الخلاصُ من الفاصلين أحدهُما المفعول بهِ.
- انتصابهُ حالاً لأنهُ خبرٌ في الأصلِ مبنيٌ على مُبهم[٢٨].

وَعلى هذا يَكونُ القولُ البصريُ أقلَ تكلُفاً منْ غيرهِ لقربِ الحالِ منَ صاحبها، معَ وجودِ عاملٍ لفظي مؤولٍ بالمعنوي .

وذهَبَ الكوفيونَ ، والطبريُ وغيرهُ ، ومعهم الزمخشريُ في قولٍ آخرَ والفَخرُ الرازيُ في قولٍ آخرَ أيضاً معَ جمهورٍ منَ المفسرينَ إلى أنَ الحالَ صاحبها (الله) وقد رَدَ هذا القولَ أبو حيانَ لإنهُ مُحتوٍ على قلقٍ في التكذيبِ، فالفصلُ فيهِ بأمرينِ هُما : المفعول بهِ ، ثُمَ المعطوفُ والمعطوف عليهِ[٢٩]. وهوَ أمرٌ فيهِ شيءٌ منَ الصوابِ لأنَ الحالَ في الأصلِ نعتٌ تابعٌ بلا فصلٍ ولا واسطةٍ[٣٠]، وَهذا مِما تؤكدهُ قراءةُ ابنِ مسعودٍ (القائمُ بالقسطِ) فكأنهُ قيلَ : شَهِدَ اللهُ القائمُ بالقسطِ . وذهبَ الفخرُ الرازيُ مذهباً منفرداً حينَ جعلَ (قائماً) حالاً مِنَ المؤمنينَ والتقديرُ : وأولو العلم حالَ كونِ كل واحدٍ منهمْ قائماً بالقسطِ في أداءِ هذهِ الشهادةِ[٣١]، وقدْ ردهُ أبو حيانَ مُبيناً أنهُ أبعدُ مما قبلهُ ، لأنهُ لو جازَ لجازَ جاءَ القومُ راكباً ، أيْ كلُ واحدٍ منهُم ، وهذا لاتقولهُ العربُ[٣٢]. وإنْ جعلهُ على (قائمين) فقد خالفَ النصَ رسماً وقراءةً .

وذهبَ الزمخشريُ في قولٍ ثالثٍ لهُ إلى عَدها صِفة للمنفيَ على تقديرِ : (لا إلهَ قائماًبالقسطِ) وَرآهُ غيرَ بعيدٍ وذلك لاتساعهم في الفصلِ بينَ الصفةِ والموصوفِ،

ويراهُ أوجهَ منهُ نصباً على الحالِ، وقدْ رَدَهُ أبو حيان مُتعللاً بسببينِ هُما :

- الفَصْلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ بأجنبيينِ .
- الأجنبيان ليسا مَعمُولي جُملةِ {لاإلهَ إلا هوَ } بلْ هُما معمولا (شهدَ)[٣٣].

وَما ذَهَبَ إليهِ الزمخشريُ هُوَ سيْرٌ على منهجهِ في الفَصْلِ اعتراضاً وغيرَ اعتراض ، وفيه يقول ابنْ مالكٍ " إنَ الزمخشريَّ حَكَمَ بجوازِ الاعتراضِ بسَبعِ جُملٍ ... وَ ... كانَ منْ حقهِ أنَ يعدها ثماني جملٍ"[٣٤]، وقالَ ابن هشام الأنصاريُ:" للبيانيينَ في الاعتراضِ اصطلاحات مخالفةٌ لاصطلاح النحويينَ، والزمخشريُّ يستعملُ بَعضها ... ويردُ عليهِ مثلَ ذلك من لايعرفُ هذا العلمَ كأبي حيانَ توهما منهُ أنهُ لا اعتراضَ إلا ما يقولهُ النحويُ وهوَ الاعتراضُ بينَ شيئينِ متطالبينِ"[٣٥] وحسبيَ بِردَ ابنِ هشامٍ فضلاً في هذا، حاملاً الأمرَ على الواحدةِ الكليةِ في العلومِ اللغويةِ.

وللزمخسريَ حكمٌ مفادهُ أنَ (قائماً) منصوبٌ على المَدحِ ، ومثل لهذا بأمرينِ هُما :" الحمدُ للهِ الحميدَ " – والحديثُ الشريفُ "إنا– معشرَالأنبياء– لانُورَثُ"[٣٦]، وَعدَ أبو حيانَ قولهُ وما مثلَ بهِ تخليطاً بينَ النصبِ مدحاً والنصبِ اختصاصاً وذلكَ لأمرين عامينِ هُما:

- عدمُ تفريقهِ بينهما مدحاً أو ترحيماً أو اختصاصاً .
- جَعَلَ أحكامها أحكاماً واحدةً .

وأبانَ أبو حيانَ أنَ النصبَ مدحاً أو تَرَحماً أو ذَماً قد يَكون معرفةً قبلهُ معرفةٌ يصلحُ أن يكون تابعاً لَها، وقد لا يصلحُ، وقد يَكونُ نكرةً وقبلها معرفةٌ فلايصلحُ أنْ يَكونَ نعتاً لَها، أما ما يتعلقَ بالاختصاصِ فهوَ عِندَ أَبي حَيانَ غيرُ مُنطبقٍ على (قائماً) مَثَّلَ بهِ الزمحشريُ لأنَ الاختصاصَ مشروطٌ بالآتي:

- لايكونُ المنصوبُ عليهِ نكرةً ولا مُبهماً .
- يكونُ معرفاً بأل أو بالإضافةِ أو بالعلميَّةِ أو بأيّ.
- لايكونُ إلا بعدَ ضميرٍ متكلمٍ مُختص بهِ أو مشاركٍ فيهِ ، وربما جاءَ بعدَ ضميرِ مُخاطبٍ[٣٧].

ومَا ذَهبَ إليهِ أبو حيانَ كُلهُ صَوابٌ لأنَ كُلاً منَ الأمرينِ بابٌ برأسهِ[٣٨]، فإن كانَ النصبُ مظهراً إعراباً واحداً فإنَ أسبابهُ وشروطهُ الأساليبُ والتراكيب .

وفي توجيْهِ قراءةِ الرفعِ في اللفظِ مُعرَفاً ثلاثةُ أقوالٍ الأولُ قَولُ الفراءِ بجعلهِ نعتاً لمعرفةٍ، وفيهِ مَا في قولِ الزمخشريِّ بالنعتِ من المؤاخذةِ والفاصلُ أطولُ، وَخرجهُ الزمخشري على الخبرِ لمضمرِ محذوفٍ على "هُوَ القائمُ بالقسطِ" وَخَرجَهُ تخريجاً آخرَ على البدلِ مِن (هوَ) ولم يُجَوزْ هذا أبو حيان لأمرين هما:

- الفاصلُ الأجنبيُ بينَ البَدلِ والمبدل منهُ .
- تقدُمُ المعطوفِ على البدلِ وحقهُ التأخير[٣٩].

هذا أمرٌ، وهنالكَ أُمورٌ أُخرُ تستبعدهُ منها قِلةُ الإبدالِ بالمشتقاتِ، وكونُ الإبدالِ كثيراً في الجوامدِ والأعلامِ والكُنى، مَعَ استقباحٍ لهُ لما فيهِ من تَكلُفٍ[٤٠]، وهذا يجعلُ قَولَ الزمخشريِّ الأول أكثر رجحاناً وقبولاً.

- الموضع الثاني: (كلالة):

منَ الألفاظِ التي أُعربتْ أحوالاً (كلالة) في قولهِ (ا):**(**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ**)**[٤١]، ففي (يُورَثُ قراءاتٌ: للجمهور: بناؤهُ للمجهولِ ، بلا تضعيفٍ في عينهِ[٤٢]، وللحسنِ: مع تضعيفِ عَينهِ[٤٣]، وقرأهُ مضعفاً معلوماً ومعهُ أبو رجاء العطاردي والأعمش[٤٤]، وقرأه الحَسَنُ بلا تضعيفٍ معلوماً[٤٥]. وَوَردتْ (كلالة) مقروءةً بوجهينِ، النصبُ عند حفص، والرفعُ ذكرهُ الأنباريُ، قالَ: وَقدْ قُرئَ (كلالةٌ) بالرفعِ، أي: وَإنْ كانَ رجلٌ كلالةٌ يُرثُ، أي: يُوْرَثُ الوارثُ المالَ[٤٦]، وقالَ العُكبرُي : " غيرَ أني لَمْ أعرفَ أحداً قرأَ بهِ"[٤٧]، وقَدْ اختَلَفَ النحاةُ في هذا، ولاختلافِ الدلالةِ في لفظةِ (كلالةٍ) أثرٌ كبيرٌ في توجيهِ الأعرابِ ، إذ قالَ ابنُ عباسٍ :" يعني الذي لا ولدَ لهُ ولا والِدَ بلغةِ قريش"[٤٨]، وهذا قولُ جُمْهُورِ اللغويينَ ، وهنالكَ أقوالٌ أُخر معظمها تعني الميتَ الذي لا وَلَدَ لهُ[٤٩]، وَمِما يساندُ هذا أنَ الآيةَ نزلتْ في جابر بن عبد الله ، وهوَ لا ولدَ لهُ ولا والدَ ويعززها قولهُ (ا): {قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا

نِصْفُ مَا تَرَكَ}[٥٠]. ومنَ الخلافاتِ ما وَرَدَ في قراءةِ النصبِ فقدْ وردَتْ فيها ستةُ تَخريجات احتكم فيها أصحابها إلى الدلالةِ قبلَ كُلِّ شيء، وقد ذَهبَ السيوطيُ إلى أنَ منْ عدِّ "كلالةً عيناً فأحكامهُ شاذةٌ ووقعَ في التناقضِ، وذلكَ لأنَ كلالةَ حدَثٌ، إذ لا عَينَ بها استبدالٌ عَلى العينِ، فالحكمُ على كَونها حدثاً أسلمُ مِنَ الحُكمِ على كَونها عَيناً، لذلكَ فالحكم بكونها حالاً، أو خبراً لِكانَ، أو مفعولاً مُطلقاً بعيدٌ عنِ الشبهةِ[٥١]. ومنَ الأحكامِ التي قِيلَتْ فيها: ما ذَهَبَ إليهِ الأخفشَ وَحددهُ الطبريُ ببعضِ البصريينَ مِنَ الحُكْمِ بأنَ كانَ تامةٌ، مقصورةٌ على الرجلِ فاعلاً، والموروثُ نعتٌ لهُ، و(كلالة) حالٌ مِنَ الضميرِ في (يورثُ)،ويؤولُ عِندهم على ثلاثةِ أوجهٍ، هيَ:

- يُورَثُ مُكللاً.
- يُورَثُ كالاً .
- يُورثُ ذا كلالةِ .

وَقَدْ مَثَّلَهُ الأخفشُ بقولهِ :"يُضربُ قائماً " وفي قراءةِ (يُورثُ) معلوماً يُحذفُ مَفعولانِ ، وفي قراءةِ المجهولِ الثاني مَحْذوفٌ[٥٢]، وَلمْ يحتكِم الزجاجُ إلى التمامِ والنقصِ في تعيينِ الحالِ ، بَلْ قالَ : " وَمَنْ قَرَأَ يُوْرَثُ " فكلالة منصوبٌ على الحالِ[٥٣]، وهوَ في هذا مُحتكمُ إلى إعتمادِ (يُوْرَثُ) أساساً في إعرابِ كلالةٍ .

وهنالكَ قولٌ للأخفشِ مفادهُ أنَ (كلالةَ) خبرٌ منصوبٌ، وَ (رجلٌ) اسمها وَ (يُورثُ) نعتٌ لهُ ، وإنْ كانت الكلالةُ بمعنى الميتُ فلا تَقْديرَ، وإنْ قُصِدَ بها القرابةُ فيقدرُ الخبرُ على (ذا كلالةٍ) ، وذَهبِ الزمخشريُ والرازي إلى تقديرِ التركيبِ على (وإنْ كانَ رجلُ يُوْرَثُ مِنهُ كلالةً) وجعلَهُ أبو حيانَ على (وإنَ كانَ رجلٌ مُوروثٌ منهُ كلالةٌ)[٥٤]، وهُما غيرُ مختلفينَ عدا ما في الصفةِ منَ الاعتدادِ بالفعلِ صِفة أو بتأويلهِ مُشتقاً.

وَذَهَبَ مكيُ والزمخشريُّ إلى عَد (كلالةٍ) مَفعولا لأجلهِ على معنى القرابةِ لأنَها لبستِ الضميرَ عَنهُ في (يُورثُ) فانتصبتْ مفعولاً لهُ وفيهِ تحقيقٌ لشروطِ المفعولِ لأجلهِ من حيث كونهِ مصدراً مُخالفاً لما قَبلهُ ، مُقدراً باللام، عِلةٍ للفعلِ جوابٌ لقائلٍ: لِمَا[٥٥]؟.

وَذَهَبَ الزجاج والزمخشريُ والعكبريُ إلى عَدها مفعولاً ثانياً وجعَلها أبو حيانَ بمعنى الوارثِ وجعلها السمينُ بمعنى المالِ[٥٦]، وفي القراءتينِ (يُورثُ) يظلُ حكمُ كلالةَ مفعولاً بهِ ثانياً على هذه المعاني التي في كلالةٍ ، مع نيابةِ الأول أو عَدَمها.

وذهبَ الطبريُ غير مقر الحالَ فيها ، مُعتداً بها نعتاً أو مصدراً مؤولاً بالمشتقِ نعتاً، ورآهُ مكيُ نعتاً لِمصدرٍ مَحْذوفٍ بمعنى الوِراثةِ أي يُورَثُ وِراثةً كلالةً ، أو ذاتَ كلالةٍ[٥٧]، وأراهُ بعيداً لما فيهِ منْ تَكَلُفٍ .

ويخالفَ مكيُ الجميعَ بإقرارِ وَجهٍ إعرابي آخر هُوَ النصبُ تمييزاً ، وَقد تَبِعهُ الأنباريُ في ذلك وحددَ كَونهُ تمييزاً مقيداً كانَ بالتمامِ[٥٨]، وَهيَ وإنْ التَقتْ معَ الحالِ في الوجوهِ الخمسةِ، فَهيَ لا تكونُ مِثلها عِندَ منْ حَكموا بالحالِ فيها، فالكلالةُ – هُنا– لا تُميزُ ذاتاً كما هو العُرفُ في التمييزِ بل هيَ بيانُ هيئةٍ على الحال، وتختلفُ – هنا – عَنِ التمييزِ لأنها في وَجهٍ آخر تعَدُ مؤكدة لما في عامِلها مِن معنىً، وَيتَوقفَ مَعنى الأحكامِ في الوراثةِ عَليها في حالِ المَيتِ لِكُلَ[٥٩]، لذلكَ يُستبعدُ كَونها تمييزاً.

وفي قراءَةِ الرفعِ قولانِ ،أحدُهُما: قالهُ الأنباريُ وهوَ أنَّ كلالة نعتٌ للرَجلِ، وَتبعهُ فيهِ العكبريُ وهيَ – حتماً– ستكونُ على تأويلِ مُشتقً ، أي: رجلٌ مكللٌ، وذهبَ العبكريُ إلى تقديمِ احتمالٍ ثانٍ مفادهُ أنها بَدلٌ منَ الضميرِ في (يُورَثُ). فهي بدلٌ ظاهرٌ منْ مُضمرٍ[٦٠]، والإبدال من الضمائر قليلٌ وهو بدلٌ متكلّفٌ[٦١].

ولعلَّ أرجح الأقوال فيها أنها حال وذلك للأمورِ التي حُكِمَتْ بها اللفظةُ في السِّياق النَصيِّ للآيةِ على النحو الآتي:

- توقف المعنى عليها في بيان الوِراثة.
- هي بيانٌ لهيئةِ رجلٍ متوفّى.
- مؤكِّدةٌ لمضمون الجملة قبلها.
- صاحبها نكرةٌ موصوفةٌ قربتْ من المعرِفةِ.

وتبقى الأحكام الأخرى متفاوتةً في القبولِ، وربَّما يكون حكمها خبراً لكانَ ثانياً

للحالِ من حيث الرجحان.

الموضع الثالث : (حصرت) :

ومما حكم عليه بأنه من الأحوالِ (حَصِرَتْ) في قولهِ (ا): **(إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ)**[٦٢]، وفي (حَصِرَتْ)، من القراءَاتِ الآتي:قراءةُ الجمهورِ على(حَصِرَتْ) وقرأَها على (حَصِرَةً) منصوبة الحسن وقتادةُ وعاصِمٌ في روايةٍ ويعقوبُ، ورُوِي فيها عن الحَسَنِ أيضاً وغيرِهِ قراءتانِ هما؛ حَصِراتٍ وحَاصِراتٍ بكسر التاء منونةً فيهما، وقُرِئت على حَصِرةٌٍ منونةً ضماً وكسراً،وقرأَ أُبيٌّ الآيةَ بحذفِ قولِهِ (ا): **(أَوَ جاؤُوْكمْ)**[٦٣]،ومعظمُ القراءاتِ يُؤازِرُ إعرابَ (حَصِرَتْ) حالاً مع كونه ماضياً .

وفي قراءَةِ الجمهورِ خلافاتٌ بينَ النحاةِ، والرَّأي الأول فيها هو الحكمُ بأَنَّ (حَصِرَتْ) حالٌ من الضميرِ في (جاؤُوْكُمْ) وهو رأيٌّ بصريّ كوفيٌّ قائمٌ على أمرينِ هما:

v الماضي حالاً لابدَ أن يكون مقترناً بقدْ إظهاراً أو إضماراً.

v الماضي حالاً جائز بلا اقتران بقَدْ، مطلقاً[٦٤].

وعليهما يرتسم المذهبانِ، فالبصريُّون لا يجيزون وقوعه حالاً، مع غير اقتران بقدْ، ويمنعون عدم الاقتران ولوْ تأويلاً محتجينَ بالآتي:

v لا يدل الماضي عليها لانها استقبالٌ أو ارتهانٌ.

v الحال توضع موضِع الآن ونظائره، والماضي لا يكونُ.

v اقتران الماضي بقدْ تقريبٌ لهُ من الحال فيكونُ حالاً[٦٥].

وقد تبع البصريين الفراءُ حيث يقولُ: "يريدُ – والله أعلم – جاؤُوْكم قد حصِرَتْ صدورهم، وَ ... الوجهُ في ... أقبلَ أَخَذَ شاةً، كأنهُ يريدُ فقدْ أخذَ شاةً"[٦٦]، وقال في موضعٍ آخرَ: "والعربُ تقولُ: أتاني ذَهَبَ عقلهُ، يريدون قد ذَهَبَ عقلُهُ"[٦٧]، وكذلك الأمرُ عندَ الطَّبريِّ الذي قالَ: "ولإضْمَارِ قد مع الماضي جازَ وضعُ الماضي من

الأفعالِ في موضع الحالِ، لأنَّ (قَدْ) إذا دخلت معه أدنته من الحالِ، وأشبهت الأسماءَ"[٦٨] وقال ابن الأنباريِّ؛ معناه "قد حَصِرَتْ، لأنَّ الماضي لا يكونُ حالاً إلا بقدْ"[٦٩]، وقول الأخفش هوَ، أو: "حَصِرَتْ صُدورُهمْ، فـ"حَصِرت" اسم نصبتهُ على الحالِ، و "حَصِرَتْ" : "فَعِلَتْ"، وبها نقرأُ"[٧٠]، وقال المبرِّد: "وهو على قُبحهِ جائزٌ في قولِ الأخفشِ، وإنما قبَّحهُ أن الحال لما أنتَ فيه، و (فَعَلَ) لِمَا مضى، فلا يقع في معنى الحالِ"[٧١]، وفي هذا ما يشبه الإجماع على الأخذ بالرأي البصريِّ فيه، والفارسيُّ يمنعهُ بقدْ وبعدمها[٧٢].

ويذهب الكوفيُّون إلى اطلاق جواز كون الماضي حالاً غير مقرونٍ بقدْ إضماراً ولا إظهاراً، ولهم في هذا حُجَجُهُمْ منها:

- السَّماع لقراءة الحسن (حَصِرةً) حالاً يؤكد الحال في (حَصِرَتْ).
- القياس في أمرينِ هما:
- وقوع الماضي موقع المستقبل كما في قولهِ (ا): **(**وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ**)**[٧٣]، وإذا جاز مجيئه مجيءَ المستقبل جاز أن يقوم مقامه.
- ما كان نعتاً للنكرةِ جاز حالاً من المعرفةِ، وذلك في قولهم: مررْتُ برَجلٍ قاعدٍ، وبالرجلِ قاعداً، وكذلك جاز: مرَرْتُ برجلٍ قَعَدَ، وبالرجلِ قَعَدَ[٧٤]..

ولم نجد ممَّن اتبع هذا المذهب أو أسَّس لهُ إلا الكسائي في ما نقله الفراءُ عنه بقوله: "وسمعَ الكسائيُّ بعضهم يقول: فأصبحت نظرتُ إلى ذاتِ التنانيرِ"[٧٥] ولم نجد له قولاً معلقاً فيه على رأي أُستاذه ولا مبيِّناً ما تعارض من سماعه مع أحكامه بإضمار قد قبل الفِعل الماضي، وتبعه في هذا أبو حيّان إذ قال: "ويجوز أن يكون في موضع الحالِ، ولا يحتاج إلى إضمار قدْ، لأنهُ كثُرَ وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليهِ"[٧٦]، وترسَّمَ خطاه السّمين في الجوازِ وعدم الاحتياج والكثرةِ[٧٧]. وقد ردَّ الأنباريُّ وغيره القول الكوفيَّ لحمله على وجوه غير هذهِ، وبعضها يحظى بالإجماع كالحال الموطِّئة محذوفاً موصوفها، أمَّا القول بقاعدٍ صفة لنكرةٍ ثمَّ حالاً عن معرفةٍ وكذلك الماضي، فأمرٌ لا يتفقُ؛ لأن اسم الفاعل منوناً دالٌ

على المستقبل، أما حلول الماضي محلَّ المستقبل فهذا خلاف الأصل وفي مواضع محدَّدةٍ[٧٨]. لذلك فالقول البصريُّ قولٌ ثابتٌ حكماً وواقعاً لغوياً.

وهنالك من ذهب إلى جعلها حالاً موطئةً فهي صِفةٌ لحال محذوفٍ تقديره على "أو جاؤُوْكم قوماً حَصِرَتْ صُدورهُمْ" نسبهُ ابن الشجريُّ إلى سيبويه ويعزى للمبرِّد، وقال به العكبريُّ[٧٩]، وهو أمرٌ سائغٌ في العربية منه قولُهُ (I): **(فتمثل لها بشراً سوياً)**[٨٠] وهي جامدةٌ موصوفةٌ بمشتق[٨١]، وهنا هي كذلك غير أنَّ الموصوف محذوف مع (حَصِرَتْ)، مذكور معَ (سَوِيَّاً).

وذهبَ المبردُ إلى عده جملة لا محل لها، جاءت دعاء عليهم بضيق الصَّدر عن القتال، وردَّه الفارسيُّ ذاهباً إلى أن الدعاء بإبقاء العداوة بينهم، ولكنَّ ابن عطية انتصر للمبردِ مبيناً أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزاً لهم، وبأن لا يقاتلوا قومهم تحقيرا لهم[٨٢]، وجملة الدّعاء تكون منقطعة عمَّا قبلها وما قبلها معناه تامٌ لا يحتاجها، وجملة (حَصِرَتْ صدورُهمُ) مطلوبةٌ فما قبلها لا يتم معناه إلا بها، وهذا شأن الحال التي لا يتم معنى صاحبها إلاَّ بها[٨٣]، لذا.. فهذا – الدُّعاء – مردودٌ؛ لأنَّ الحالَ فيها أولى.

أمَّا الزجاج فيقول إنَّ (حَصِرَتْ) خبرٌ بعد خبرٍ، وذهب ابن عطية مبيناً أن الأمر كائن بين الحالِ والاستئناف فالحكم بالحالِ مصحوبٌ بقَدْ، وبغيرها يكون الحكم خبراً[٨٤]، وهو منفذٌ للخلاص من الخلاف في أحد الوجهين.

وذهب النحّاس إلى ان (حَصِرَتْ)، جملةٌ في محل جر صِفة (لِقومٍ) وَ (أوْ جاؤوكم) جملةٌ معترضةٌ، ودلَّل عليه العكبري بإسقاط (أو جاؤوكم) في قِراءة أبيٍّ[٨٥]، وهذه القراءة تسند هذا التخريج، كما أن جملة الاعتراض لا تؤثر في معنى الكلام إن سقطت أو حذفتْ، ويسند هذا الحكم أيضاً أنَّ جملة الاعتراض تقع بين الصفة والموصوف[٨٦]، ولصحة هذا التخريج ذهب إليه مكيٌّ والعكبريُّ والأنباريُّ وغيرهم.

ونسب أبو حيَّان إلى الجرجانيِّ القول بالمجازاةِ في الجملة فجعلَ (حَصِرَتْ)

جواباً لشرط قدره بـ: إن جاؤوكم حَصِرَتْ صدروهم، وقال عنه: وهو ضعيفٌ لعدم الدلالة عليه[٨٧]، وهو ليس على هذا لأمرين هما:

- ما في كتاب الجرجاني ينفي هذا،فهو يقول:"وعلى ... الوجهين ... فإمَّا أن يضمر قد، كأنَّهُ أو جاؤوكم قدْ حَصِرَتْ صدورُهم أوِ يجعل حصِرتْ صفة لمحذوف هوَ حالٌ ... لأنَّ المعنى قولك: أو جاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم بمنزلة قولك: أوجاؤوكم موصوفين بحَصِرِ الصُّدور"[٨٨]، وهذا نافٍ للنسبة السابقة.
- أو تكون بمعنى المجازاةِ إذا دلَّ فِعل سابقٌ على معنى الشرطِ فدخلت فيه "أو"، وتكونُ بمعنى "وإن" معاً العطف والشرط[٨٩]. والمنسوب إلى الجرجانيِّ لا تتحقق فيه هذهِ الأمور.

ونسب أبو حيان أيضاً قولاً آخر إلى العكبريّ، وهو القول بإبدال (حَصِرَتْ) من (جاؤوكم) بدل اشتمال[٩٠]، وهذا جائزٌ فيه إذا احتسبناهُ فعلاً أو جملةً أو مَصدراً متاوّلاً بالمجيء وبالحصر، لأنَّ المعاني ممَّا يشتمل عليها كالظرفِ على المظروفِ[٩١]، غير أنّ هذا ليس موجوداً عند العكبريّ[٩٢]، وقد ذكر الرَّأي هذا الرازيُ[٩٣].

وفي قراءاتِ النصبِ صفات على (حَصِرةً وحَصِراتٍ وحَاصِراتٍ) ذهب من أعربهن جميعهم إلى الحكم بالحال فيهنّ[٩٤]، وهي قراءاتٌ مؤيدةٌ لقراءة (حَصِرَتْ)، معربة حالاً[٩٥]، والتمس السَّمين وجهين إعرابيَّين، مع كسر تاء جمع المؤنث السالم فرآهما، أي: حَصِرَاتٍ وحاصراتٍ حالين كغيره وحملهما في الوجه الآخر على النعت المجرور لقومٍ، وسيكون نعتاً سببياً رافعاً لظاهرٍ (صدورهم) وهو مطابقٌ لمنعوته في اثنين من خمسةٍ في الجرِّ والتنكير، ولأن صدراً مذكرٌ وجمعهُ تكسيرٌ يجوز تأنيث عاملِهِ في هذا التركيب، وقد وَرَد جمع النَّعت السببيِّ عند سيبويه جمع سَلامةٍ[٩٦]، وبهذا يتمُّ فيه النعت السببيُّ بلا محاذير.

وفي قراءة الرّفع تخريجان أحدهما أجازه النّحاس هو (حَصِرَةٌ) خبرٌ مقدمٌ

وصدورهم، مبتدأ مؤخَّرٌ، وتبعه العكبريُّ والقرطبيُّ[٩٧]، والبصريون لا يجيزونه إلاَّ معتمداً على نفي أو استفهام والكوفيون لا يمنعونهُ مطلقاً، ومنعوهُ من وجهٍ آخر في التراكيب نفسها بحجَّة تقدم الضَّمير على صاحبه المظهر، وأجازهُ البصريون في التراكيب ذاتها ممثلينَ له بـ"تميمِيٌّ أنا" وَ "مَشنُوْءٌ من يَشنَؤكَ" مبيحين تقدُّم الضّمير على صاحبه الظَّاهر مغلبين الكثرة[٩٨]، وهي لعمري قضيةُ اتفاقٍ على افتراقٍ واختلافٍ في ائتلافٍ فهم جميعاً مجيزون مانعون تقديم الخبر المشتقِّ؛ في الاعتماد مختلفون، وفي عودِ الضَّمير مختلفون، فالتقديم مع عود الضّمير على متأخرٍ مجازٌ عندَّ البصريين ولم يشترطوا اعتماداً معه في النماذج التي ساقوها، والتقديم عند الكوفيين مع عدم الاعتماد بلا منع لعود الضّمير على متأخرٍ مجاز، وهذا تناقضٌ جليٌّ بيّنٌ.

وذَهبَ العكبريُّ في قولٍ آخر إلى أنّ (حَصِرَة) في حال رَفعها مبتدأٌ وصُدورُهَم مرفوعٌ بها ساداً مسدَّ الخبرِ، والجملة كسابقتها حالٌ من المضمَرِ في جاؤوكم[٩٩]، وقد قُرِئت (حَصِرَةٍ) خَفْضاً[١٠٠]، وهي مؤيدةٌ لإعراب (حَصِرَتْ) نعتاً مجروراً لقومٍ عند النحاسِ وآخرين.

الموضع الرابع :(شيخا):

ومن الأحوالِ (شيخاً) في قولهِ (ا): **(وهذا بعلي شيخاً)**[١٠١]، قالَ الزجّاجُ، "القراءَةُ النّصب، وكذلك هي في المصحف المجمع عليهِ[١٠٢]، وهي قراءة الجمهور[١٠٣]"، وقالَ الأخفشُ: وفي قِراءة ابن مسعودٍ وأبيٍّ "وهذا بعلي شيخٌ"[١٠٤]، وليس في كتابهِ أبيٌّ، فهي عند سيبويه والأخفشِ لابن مسعودٍ[١٠٥]، وقرأ الأعمشُ قِراءتهما[١٠٦]، وفي مصحف ابن مسعود رَفعٌ[١٠٧]، وفي القراءتين خلافٌ، ومايثار في قراءتها بالنَّصب الآتي:

في قولهِ (ا): **(شيخاً)** منصوباً خلافٌ في تخريج النّصب أيُخرَّجُ على الحال أم على غيرهِ، وقد كان لعامل النصب أثرٌ كبيرٌ في توجيه الأحكام الإعرابية في

نصبهِ، فالبصريّون قد ذهبوا إلى نصبهِ حالاً، وذهبَ بعضهم مؤولاً إياه بالمشتقِّ على (والدٍ)، وحكموا على عاملها بمعنى أُشيرَ المأخوذِ من مدلول اسم الإشارةِ هذا، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى نصبها خبراً للتقريب، فهم يرون (هذا) تقريباً، وبَعلي اسماً لهُ، وشيخاً خبراً منصوباً بالتقريبِ[١٠٨]، ويذهب خلَفُ الأحمرُ إلى انتصاب نظائرِهِ في مثل (هذا محمدٌ خارجاً) خبراً للمعرفةِ[١٠٩]، وما عندَ الزبيديِّ أن الكوفيين ينصبون (شَيخاً) على القطعِ، قالَ: "وقال الكوفيون: إنما ذلك ونحوه منصوبٌ على القطعِ، لأنَّهُ قُطِعَ من لفظهِ الأول إلى لفظٍ آخرَ"[١١٠]، ويتعارضُ هذا مع ما قالهُ الفرّاء منكراً: "قول الذّين يقولون: القطعُ ينتصِبُ بسقوط الألف والّلام منهُ، وقالَ: يلزمهم ألا يأتوا بالقطع مع المَكنيِّ فلا يقولوا: أنتَ متكلِّماً أحسنُ مِنكَ ساكتاً، إذ كانت الألف واللام لا تَحسُنُ في متكلمٍ، لأنَّ أنت لا ينعتُ، لشهرتِهِ وتعريفهِ"[١١١]، وله في كتابهِ مَذهبٌ آخر محمولٌ على التقريب حيث قالَ: "وأما معنى التقريب فهذا أوَّلُ ما أخبركم عنهُ، فلم يجدوا بداً من أنْ يرفعوا هذا "بالأسدِ" وخَبرهُ منتظَرٌ، [فِي (هذا الأسد مُخوِّفاً)]، فلما شُغل الأسدُ برافِعِهِ هذا، نُصِبَ فعلهُ [مخوِّفٌ] الّذي كان يرفعه لخلوته، ومثلهُ **(واللهُ غفورٌ رَحيمٌ)**[١١٢] فإذا أدخلت عليه "كانَ" ارتفع بها والخبرُ منتظرٌ يتمُّ بهِ الكلام فنصبتهُ لخلوتهِ"[١١٣] ويحدد التقريب بثلاثةِ أمورٍ هي:

- إذا نعتَ الإشارةَ بما بعدها فَتالي النَّعتِ مرفوعٌ.
- كونُ ما بعد الإشارة جنساً معَّرفاً غَيرَ مختصٍّ بواحدٍ.
- كونه ممَّا لا ثاني لهُ كالشمس والقمر حاضِراً مرفوعاً.[١١٤]

فالنصب في قولهِ (ا): **(شيخاً)** ونظائرِهِ على التقريب هو الذي يقرهُ الفراءُ، وهنا يكون للكوفيّين حكمان في مثل هذا التركيب، أولهما التقريبُ والثاني القطعُ.

وهنالك خِلافٌ في العامل الناصب للحال أيضا، فالبصريُّون يرونه معنى الفعل

في اسم الإشارة المُؤوَّلِ بـ(أُشِيْرُ)، ويذهب الكوفيُّون إلى أنّ العامِلَ محكومٌ بتخريجين هما:

- نَصبُه بالتقريب على الشَّبهِ بكانَ.
- نَصبُه بالقَطعِ من لفظها الأوَّلِ.[١١٥]

واختلف النُّحاة في حقيقةِ العامل أيضا آخذين تركيب اسم الإشارة بما فيه من دِلالةٍ مجموعاً أو على جُزأَيهِ، على ثلاثة آراء هي:

الأول: اعتمد على أن (ها) للتنبيه وهو في صدارة الاسم عادةً مما جعلها عاملاً محمولاً على معنى "انتبِه"، وقد أشار إلى ذلك سيبويهِ، وتَبِعهُ ابن بَرهان والباقوليّ والأنباريّ وآخرونَ[١١٦].

الثاني: ويتصدر الآخذين به ابن جِنيّ في القول بإعمال معنى الإشارة مهملاً التنبيهَ وتَبِعَهُ فيه ابن برهان والزمخشريّ وآخرون[١١٧].

الثالث: وأصحابه يأخذون بالجزأين كليهما، قاله الزَجّاج وتبعهُ مكيٌّ والعكبريّ وغيرهما[١١٨].

وفي الحقيقة أنَّ الأصل في التركيب الإشارةُ[١١٩]، فالأخذ بها عاملاً في هذا ونظائره يتفق مع حقيقة التركيب في اسم الإشارةِ (هذا).

وقد اختلف في نوع هذا الحالِ بين التأكيدِ واللزومِ، إذ ذَهَبَ العكبريّ إلى أنَّها حالٌ مؤكِّدةٌ، وخالفه السَّمينُ في عدِّها حالاً لازمةً[١٢٠]، وعلى الرغم من اختلافهما ففي حكميها نظر، لأنَّ الحالَ المؤكدة هي المتفقةُ معنىً ولفظاً مع العامل أو المعمول صاحب الحالِ كَقولِهِ (I): **(**وأرسلناك للناسِ رسولاً**)**[١٢١]، وأما في المعنى فقط فقولهُ (I): **(**يوم أُبعثُ حياً**)**[١٢٢]، وأما اللاّزمة فهي الحال الثابتة أبداً لصاحبها، وذلك مثل قولِكَ، (دعوتُ اللهَ سَميعاً) و "خلقَ اللهُ الزرافة يديها أطول من رِجليها"[١٢٣]، وهي في الآية حالٌ منتقلةٌ وإن طالت بها السنون فقد أورد الأصمعي

أحوال عُمرِ الرَّجلِ باثنتي عشرَةَ حالةً فيما بعدَ الشبيبةِ أشهرها الكهولة والشَّيخوخةُ والعَشَبةُ والهرمُ والخَرفُ[١٢٤]، وبهذا ينتفي القولان كِلاهما.

وفي قراءة الرَّفعِ وجوهٌ سبعةٌ، قولان قائمان على الخلاف النَّحويّ في الأخبارِ المتعددةِ، والقولُ الأولُ في هذا للخليلِ قال: [أَي هذا عبد الله منطلقٌ] يكون على وجهين، فوجهٌ أنك حين قلتَ: هذا عبد الله أضمرتَ هذا أَو هُوَ، كأنك قُلتَ: هذا منطلِقٌ أو هوَ منطلقٌ، والوجه الآخرُ أنْ تجعلها جميعاً خبراً لهذا كقولكَ: هذا حامضٌ حَلوٌ ... تُريدُ ... أنهُ جمعَ الطعمينِ"[١٢٥]، ومعنى الكلامِ عَينه عند الأخفشِ قال: "ويكونُ على أن تقُولَ: هُوَ شيخٌ ... أو يكون أخبرَ عنهُ خبراً واحداً، كنحو قولِكَ: هذا أخضرُ أحمرُ"[١٢٦]، أمّا ابنُ جِنيّ فقد رأى أن يؤتى بما يُشاءُ من الأخبارِ مع تعددٍ في المعاني[١٢٧]، وقال "يكونُ" بعلي" و "شيخٌ" جميعاً خبراً عن هذا، كقولكَ: هذا حُلوٌ حامِضٌ، أي: قد جَمَعَ الحلاوةَ والحُموضةَ، وكذلك هذا: أي قَدْ جمَعَ البَعُولةَ والشيخُوخَةَ[١٢٨]، وذهبَ الأنباريُّ في قولِ الشَّاعِر:

منْ يكُ ذَابتَّ فَهذا بَتِّي   مُصيِّفٌ مُقيّظٌ مُشَتّي[١٢٩]

إلى احتسابِ أربعةِ أخبارٍ في البيتِ كلها لِهذا[١٣٠]، ويؤيدهُ ابنُ عصفورٍ على معنى واحِدٍ، ويرى ابن هشامٍ الأنصاريُّ أن علة تعدد الخبر عند المانعينَ تكمن بحكمينِ هما:

- تعَدُّد بمعنى واحِدٍ.
- تقديرُ مبتدآتٍ.

وذهبَ الخليلُ وسيبويه وآخرون إلى أنّ شيخاً خَبَرٌ لمِضمرٍ محذوفٍ تقديرهُ "هوَ شَيَخٌ" وذهبَ الأخفشُ وآخرون إلى أنّه كذلكَ، ولكنهم قَدَّروا مبتدأً على "هذا شيخٌ"[١٣١]. وهو مقبولٌ على الوجهينِ غيرَ أنَّ ما قالهُ الخليلُ أفضلُ ممَّا خالفهُ فيهِ الأخفشُ، وذلك لأسبابٍ هي:

- الضمائرُ أعرفُ المعارفِ فحقُّها تصدُر مواقع التعريفِ.
- الضّمائرُ تربطُ الجملَ بنظائرها والجُملُ بأجزائها.[١٣٢]

لذلك؛ فالأولى بالقولِ في نظائرِها ما قالهُ الخليلُ وأصحابه لما اتفّقَ معَ أمِّ البابِ في التعريفِ.

ولابن جنيّ والعكبريّ قولٌ آخر :هُو، إعرابهما (بَعْلي) مُبتدأ وَ (شيخٌ) خبراً لَهُ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ خبرٌ عن (هذا)[١٣٣]، وهو خرُوجٌ من الخلاف في تعدُّد الأخبارِ، كما أنهُ متوافقٌ مع المعنى، فهذا لفظٌ عامٌّ، و(بعلي) خاصٌّ لذلك صَلحَ كونهُ معَ (شَيخٍ) جملةً خبريةً عن (هذا).

وزادَ ابن عقيلٍ أنَّهُ يتعيَّنُ العَطفُ إذا لمْ تكن الأخبارُ بمعنىً واحِدٍ[١٣٤]، ويظهر أنّ البَصريين مجيزون تعدُّدهُ بمعنىً واحدٍ، وغيرهم يجيزونه مطلقاً، وقد ذهب الخليلُ وسيبويه والأخفشُ وابنُ السّرّاجِ وغيرهم إلى تعدده بمعنى واحدِ، وخالفَ مكيٌّ والزمخشريُّ والباقوليُّ والأنباريُّ ذاهبينَ إلى تعدُّده على معانٍ مختلفةٍ[١٣٥].

وذهبَ آخرون إلى إقرار الخبرِ في (شيخٍ) وأعربوا (بعلي) إعرابينِ الأول: جعلوه بدلاً مِنْ هذا وهم الأخفش وابن السرّاج وابن جنيّ والأنباريّ والرازيُ والزّمخشريّ وغيرهم، وذهبَ آخرون إلى جعلهِ بياناً خياراً أوَّل وبدلاً خياراً ثانياً منهم الزجّاج والنحّاس والعكبريّ وغيرهم[١٣٦]، وردَّ ابنُ جنيّ القولَ بالبيان في بعلي من هذا، وذلك لسببين هما: عدم وصف (هذا) وغيره من أسماء الإشارة بالمضافِ فلم يجيزوا مرَرْتُ بهذا ذي المالِ، كما أجازوا مررتُ بهذا الغلامِ، ولأنَّ عطف البيانِ صورةٌ من صورِ الصفةِ لم يُجِزِ القولَ بعطف البيانِ في (بعلي)[١٣٧]. وكلام ابن جنيّ مردودٌ بِما هو مقرّرٌ في العربيةِ، فـ "يونسُ يقول هذا مثلك مقبلاً... ومن العرب من يوافقه على ذلك"[١٣٨]، فمثلُ نعتٌ لهذا وهو مضافٌ إلى الضمير، وعطف البيان جامِدٌ مشبهُ الصفة في إيضاح المتبوعِ[١٣٩]، ولابن جنيّ أيضاً حُكمٌ يجعل (بَعلي) بدلاً منْ هذا، وبين البدل وعطفِ البيان تشابهٌ ،فـ "كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جازَ أن يكون بَدَلاً، نحوَ، "ضربتُ أبا عبدِاللهِ زيداً""[١٤٠] لذلك فحكمه بالبدلِ فيه يعني حكماً فيه بعطفِ البيانِ، ومن الوجهينِ السّابقينِ يردُّ قوله بعدم جوازِه بياناً.

ولابن جنيّ مذهبٌ آخر في التخريجِ، قال: "أنْ يكون (شَيخٌ) بدلاً من (بعلي)"[١٤١]، وهو مقبولٌ مِنْ وجهين ومردودٌ من وجهينِ أيضاً، أما وجه القبول فهو إن كان المبّدل منهُ في نيةِ الطرح على قول سيبويه والمبرِّد وآخرين[١٤٢] ؛إذْ هو مقبولٌ لأنَّ التركيبَ يغدو، (هذا شيخٌ) وهو سليمٌ معنىً وتركيباً، ومقبولٌ من الوجهِ الآخرِ وهو إبدال النكرةِ من المعرفةِ عند من أجازه بلا قيدٍ[١٤٣]، أما من قيّد ذلك فهم الكوفيون وذلك بقيدين هما وجها الرّد:

- البدلُ من لفظِ المبدلِ منهُ.
- تخصيصُ البدلِ بوصفٍ للفائدةِ.

ويردُّ ابن جنيّ محتجاً لما قدمهُ بأمرين هما:

- الاعتداد بالأحكام الكوفية في اللفظينِ الملفوظ بهما معرفة ونكرة.
- الضَّمير قياسهُ "استودعهُ إيَّاهُ" فلا لفظ له لكي يعتدَّ بوفاقهِ أو خلافهِ، لذلك ساغَ الإبدالُ[١٤٤].

وردود ابن جنيّ غيرُ ظاهرة لأنهُ مقيمٌ البدل من (بَعلي) وهو اسمٌ مخالفٌ للبدلِ (شيخٌ)، وتمثيله بقولهِ: "من استودعهُ إياهُ، وأن الضمير الذي فيه لم يعد على متقدم لكي يحتكم إلى وفاقه أو خلافه أمرٌ فيهِ مغالطةٌ، لأن الكلام العربيَّ يحكمهُ –في مثل هذا– حال المقامِ، فلا بدَّ أن يكونَ في الكلامِ اسمٌ يعود عليه الضمير وهذا غير مستقيمٍ رداً على تعارض قولِهِ مع قول الكوفيين، لأنَّ الضّمير في استودعه ملفوظٌ ظاهرٌ غير مستترٍ، وهو مقيمٌ البدل من (بعلي) لا من الضّمير، وَ (استفْعَلَ) يأتي متعدياً بمعنى (وَجِدْ)، ويتعدى إلى واحدٍ، ولكنَّ (استودَعَ) محمولٌ على تعدٍّ إلى اثنين[١٤٥]. وَبهذا كأنهُ قال: استودعتُ المالَ علياً فلا إبدال بين المفعولين ولا وجه لاحتجاجه هذا، وقد ذَهَبَ مذهب ابن جنيّ والباقوليّ والأنباريّ والعكبريّ[١٤٦]، وهو مردودٌ أيضاً بالقولِ بعدمِ طرح المُبدل منه عند ابن بابشاذ والزّمخشريّ، وتتفق أقوال ابن عصفور مع حكم ابن جنيّ فهو يرى الفائدة متحققة بلا تخصيصٍ ولا يشترط وحدة اللّفظِ الصَّرفيةَ[١٤٧].

ولابن جنيّ القَّول الأخير محمولاً على قياس مذهب الكسائيِّ، وذلك أنّهُ يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أنَّ فيه ضميراً وإن لم يكن مشتقاً من الفعل نَحْوَ؛ زَيدٌ أخوكَ، وهو يريد النسب، فإذا كان كذلك فقياس مذهبِهِ أن يكون "شيخٌ" بدلاً من الضَّمير في (بعلي)، لأنهُ خبرٌ عن هذا"[١٤٨]، وإلى قولِ الكسائيِّ ذَهبَ الرُّمانيّ، وهي قضية خلافٍ، فالبصريون يمنعون تضمين الخبر الجامد ضميراً عائداً إلى المبتدأ، والكوفيون يجيزون ذلك[١٤٩]، والأمر فيه محاذيرُ منها:

- الجامد محمولٌ على المشتق في تحمل الضَّمير والمشتقُّ محمولٌ على الفعل فهو بعيدٌ.
- البدل من الضَّمائر الظَّاهرة متكلَّفٌ فما بالنا بالاستتارِ[١٥٠].

وبهذا ينتفي قولُ ابن جنيّ بالبدلِ الظاهرِ من مضمرٍ مستترٍ في جامدٍ.

الموضع الخامس: (أشحة):

وهي الواردة في قولهِ (I): **(قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلاً أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ)** [١٥١] وهي عند الجمهور بنصبِ (أشحَّةً) وقراءة ابن أبي عبلةَ بالرفع ولمْ يسمع الفرّاء أحداً قد قرأ بها[١٥٢]، وخلافُهم فيها على النحو الآتي:

ذهب الفراءُ إلى أنه محكوم بأمرين هما: نصبه حالاً أو ذَماً، قال: "منصوبٌ على القطعِ ... و ... يكونُ على الذم"[١٥٣] وقد تبعه في الحكمين كثيرٌ من النحاةِ مثل النحّاس ومكيّ والزمخشريِّ والأنباريِّ وغيرهِم[١٥٤]، وحصرَ الأمرَ الزجّاجُ والعكبريُّ في الحالِ فقط[١٥٥]، والقولُ بالحالِ فيهِ أرجحُ من القولِ بالّذمِّ، لأنَّ النصبَ بالقطعِ ذَماً لا يكونُ إلاَّ معَ تعدُّدِ النُّعوتِ للمنعوتِ، ناهيك عن وحدتهما تعريفاً أو تنكيراً[١٥٦]، وهنا النَّعتُ نكرةٌ، والمنعوتُ معرفةٌ، فالنَّصبُ حالاً أولى.

واختلفوا في العامل في الحالِ، فالفرّاءُ يجعلهُ مُضمراً يفسّرهُ قولُهُ (المُعوِّقينَ)، ويحتملُ عندَهُ كونهُ قولَهُ (والقائِلينَ) ويجعلهُ في وجهينِ آخرينِ (يأتونَ) وقولَهُ (هَلُمَّ

إلينا) وقد جعلَ الأنباريُّ العاملَ قولهُ (المُعَوِّقينَ)، فقد ذهبَ البصريونَ إلى أنَّ الاسم المُحلى بأل لا يُوصلُ لاستغنائهِ بمعناهُ عن الصِّلةِ وعائدها[١٥٧]، لذلك فالقولُ بأنَّ العامل في أشحةِ المعوِّقونَ أو القائلون أو ما اشتقَّ مِن المعوّقينَ لا يجوزُ عند البصريّينَ، لأنهُ يكونُ من صلةِ مالا يحتاجُ إليه استغناءً بمعناه الأصيل فيه، فليس هو كأسماءِ الوصل المحتاجة لإبهامها إلى الصلة والعائدِ، أما الكوفيّونَ فيذهبون "إلى أن الاسم الظاهرَ إذا كانت فيه الألفُ واللام وُصِلَ كما يُوصَلُ الّذي"[١٥٨].

والنّصبُ حالاً لا يُضيرُ عندهم أنْ يكون واقعاً في صِلة الموصولِ بما فيهِ من عائدٍ، وقد ردَّ الأنباريُّ أقوالَ الكوفيين بأمرينِ هما:

- جَعلُ الأسماءِ المعرَّفة كالمُبهَماتِ المحتاجةِ إلى بيانٍ.
- تقديرُ موصولٍ محذوفٍ مع المُعرَّفِ هو صاحبُ الصِّلةِ[١٥٩].

وقد ذهبَ مكيّ إلى تصويبِ كونِ الحالِ مِنْ (ولا يَأتُونَ)، وهو العاملُ فِيهِ، وهو رأي للفرَّاءِ، بل هو أحبُّها إليهِ، وجعلَ مكيٌّ (ولا يأتونَ) معمولاً حالاً منَ الضَّميرِ في القائِلين[١٦٠]، وكلاهما داخلٌ في الصِّلةِ، ويستحسنُ كونهما حالَيْنِ أيضاً مِنَ الضَّميرِ في القائلينَ، ولو أخذنا بالعواملِ جميعها التي أَشارَ إليها النُّحاةُ لوجدنا أنَّ أكثَرَ من عاملٍ يطلبُ الحالَ، وهنا يَبرزُ أمرُ التنازُعِ في الكّلامِ، واحتكاماً لَهُ، نَرَى أنّ الأولى بالعملِ في الحالِ أقربُ العواملِ إليهِ[١٦١]، وذلك هُوَ (ولا يَأتونَ)، ويكون على تَقديْرِ؛ ولا يأتونَ شِحَاحاً، وإعمالُ الأقربِ من العواملِ في المعمولِ قولٌ بَصريٌّ مأخوذٌ بِهِ..[١٦٢]

الموضع السادس : (خالدين):

وهي التي في قولهِ (ا): (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ)[١٦٣]، قرأَ الجمهور (خالدينِ)، بالياءِ، وقرأها بالألف ابن مسعودٍ وزيدُ بن عليٍّ والأعمش وابن أبي عبلةَ[١٦٤]، وفي الوجهين خِلافٌ بين النحاة نوضحه على ما هو آتٍ:

في قراءة النصبِ حكمٌ بالحالِ ومعتمد هذا الحكم على الظَّرف أي، الجارُ والمجرور المقدَّمِ، وتكرار ذلك الظرف في الجملة في مثلِ: (في الدار زيدٌ قائماً فيها) مؤدٍّ إلى خلاف نبسطه كما يأتي:

البصريون يرون في هذا جواز الوجهين رفعاً ونصباً ولا يهتمون بأمر التكرار، ويتحدث سيبويه عن التكرار هذا ويسمّيه تثنيةً ويجعلهُ توكيداً، والأمران عنده لا يمنعان الوجهين رفعاً ونصباً، فهو كما كان عليه قبل التوكيد أو التكرير، فانتصاب قائمٍ حصلَ بفعل استغناء زيدٍ بفيها، وإذا جعلتَ زيداً مستغنياً بالثاني فهو هو، ويؤوّلهُ بقولهِ: قد ثبت زيدٌ قائماً قد ثبتَ فالعمل قد تمَّ في زيدٍ وحالهِ[١٦٥]. ويذهب المبرِّد مذهبهُ مبيناً أنّ هذا لا يلغي الظرف فهو أولى بالاعتمادِ[١٦٦]، وتبعهما الأخفش قائلاً: "وليس قولهم (إذا) جئتَ بـ(فيها) مرَّتين فهو نصبٌ بشيءٍ، إنَّما (فيها) توكيدٌ، جئتَ بها أو لم تجئ بها، فهو سواءٌ، ألا ترى أنَّ العرب كثيراً ما تجعله حالاً إذا كان فيها التوكيد وما أشبههُ؟ وهو في القرآن منصوبٌ في غير مكانٍ، قال (ا): **(**إنَّ الذين كفروا من أهل الكتابِ والمشركينَ في نارِ جهنمَ خالدينَ فيها**)**[١٦٧]"[١٦٨] وذهب مكيّ إلى أنَّ البصريين يجيزون فيه الوجهين إذا كان المضمر بعد المظهر، والنَّظرُ عندهم إنما يكون إلى اللفظ، وجوهر حجج البصريين ممثلة بالآتي:

- إذا لم يكرَّر فيه الظرف جاز الوجهان إجماعاً.
- إذا كُرِّر فهو كذلك لأنَّ التكرار بدلٌ على سبيل التوكيد، ولا فرق بينهما.
- القولُ بإفادة الأولى ما تفيده الثَّانية لا يصلح مانعاً.
- لَفظةُ (خَالدينَ) صالحةٌ خبراً لذا جازَ الرَّفعُ[١٦٩].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى "أنَّ النصب واجبٌ في الصِّفة إذا كرِّر الظَّرف التّام وهو خبر المبتدأ"[١٧٠]، قال الفراء: "فإذا رأيت الفعل بين صفتين قدْ عادت إحداهما على موضع للأخرى نصبت الفعل ... ومثله ...: مررتُ برجلٍ على بابهِ متحمِّلاً بهِ ... فإذا اختلفت الصفتان: جاز الرّفع والنصب على حُسْنٍ"[١٧١] ووافق الطَّبريُّ الفراء في قولهِ، كما أنهما يؤكدان أمرين هما: امتناع تقديم الظرف على

سابقه يُوجِبُ النصبَ، وَيُسْرُ ذلك يجيز الرّفع في الوصفِ[١٧٢].. وذهب الكوفيون إلى الاحتجاج لأحكامهم بأمرين هما:

- السَّماع :في آيتي هودٍ والحشرِ[١٧٣] جاءَ نصباً ولم تقرأ رَفعاً.
- القياسُ: وجود متعلِّق الثانية في الحال وعدمه في الرفع خبراً فهي ملغيّة[١٧٤] لعدم الفائدة.

وقد ردَّ الأنباريّ الحجج الكوفية، لأن إقرارهم بعدم القراءة منقوضٌ بقراءة الأعمش في الحشرِ وغيرهِ، والقولُ إنَّ التكرار فيه لا يفيد لإفادة الأول معناه قولٌ لا يصحُّ ؛ وذلك لأنَّ العرب تحمل التكرار على التوكيد وما في سورتي الرحمن والكافرين مغنٍ عن البيان[١٧٥].

ومما لا شكَّ فيه أنَّ القول البصريَّ قولٌ فيه سعة في التقبُّلِ، ومؤازَرٌ بقراءة الرَّفع، كما أنّ سيبويه يعني بالإلغاء فيها إلغاء العامل عمله المضمن فيها على (استقرَّ) الذي عمل النصب في قائمٍ حالاً، وجعلها توكيداً وجعل زيداً وقائماً ابتداءً وخبراً عاملهما معنويٌّ على الحكم البصريّ في هذا، والرّفع أجود وهو جائزٌ في العربيةِ[١٧٦].

وفي قراءة الرّفع جوازٌ بصريٌّ محمولٌ فيه الظرف الثاني على التوكيد، ولا يُوجِبون النَّصبَ فيه، قال سيبويه: "فإن أردت أنْ تُلغي فيها قُلت فيها زيدٌ قائمٌ فيها كأنه قالَ: زيدٌ قائم فيها فيها، فيصير بمنزلةِ قولك فيك زيدٌ راغبٌ فيكَ"[١٧٧] وهو يقصدُ – هنا– عدم إعمال العامل المؤوَّل في (فيها) الأولى، ومثله فيك لأن زيداً لا يمكن استقراره أو كونه في صاحبهِ، لذلك فالحكم فيه حكم المبتدأ والخبر رفعاً، وقد رأى كثيرٌ من النحاة سلامة الرَّفع في التركيب في العربيةِ وجودته إلا أنَّه خلاف ماقرأ به حفص، قاله الفراء والأخفش والطبريّ والزجّاج، وتبعهم في هذا مكيّ والزمخشريّ وأبو حيان[١٧٨]، وقول البصريين مؤازرٌ بالقراءةِ رفعاً وجوازها في العربيةِ.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الرّفع إبطالٌ لفائدة الظَّرف الثاني وفي النَّصب حملٌ

على الفائدةِ وهو أولى، ولذلك حاولوا أنْ يخرجوا بتأويلات لقبول الرَّفع هي:

v الاعتماد على (أنَّ) عاملاً فـ(هما) اسمه وَ (في النارِ) خبرٌ أول له، وخالدانِ- خبر ثانٍ لهُ.

v تقديم المُضمرِ على الظَّاهر جوازٌ للرفع على أنهما خالدان فيها في النارِ.

v اختلاف الظَّرفين جوازٌ للوجهين عند الفراء والطَّبريّ[١٧٩].

وقد قال الفراء: "ولا أشتهي الرَّفع ، وإن كان يجوز، وذلك أنَّ الصفة قد عادت على النارِ مرَّتين"[١٨٠] وقد تبِعهُ فيه الطبريّ وهما مقِرّان جواز الرَّفع في التركيب، وحَكَمَاهُ بعدم الاشتهاء لعلةٍ كونه بين صفتين، وقد ردَّ الأنباريُّ على الأقوال الكوفيةً ولا سيما قولهم بالجواز مع تقدم المضمر فقال: إنَّه على نية التأخير وصاحبه على نية التقديم وهو جوازهُ[١٨١]، ومما سلف يترجَّح القولُ البصريُّ في جواز الأمرينِ.

الموضع السابع: (نزاعة):

وهي فِي قَولُهُ (ا):(كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى)[١٨٢]، نَصَبها عاصِمٌ في روايةِ حَفصٍ، وأبو عَمرو واليزِيدِيُّ وأبو حَيْوَةَ والزعفرانيّ وابنُ مُقسِمٍ، والرّفعُ يُنسَبُ إلى الجمهورِ، ويحدَّدُ عندَ بَعضِهم بعاصم في رواية أبي بكرٍ، وأبي جَعفرٍ وشَيبةَ والأعمش وأبي عَمرو وحَمْزَةَ ونافعٍ والكِسائيِّ[١٨٣]، واختلفَ النُّحاة في أمر القِراءتَينِ قَبوُلاً وَمَنعاً، وَقَدْ أَوْردَها أبو عُبيدٍ مُجيْزاً نصبها حَالاً، غيرَ أنَّهُ لَمْ يَعْرف أحَداً قَدْ قَرأ بِها، ومَنَعَ النَصْبَ فِيها حَالاً المُبردُ، لأنَ الحال احتمالٌ والأمرُ هُنا مُتحققُ لا شَكَّ فيهِ، ويذهبُ الفَارسِيُّ مَذْهبَ المبرد مُحتجاً بِعدمِ وُجودِ العامِلِ، وَردَّ مَكيٌّ على المُبردِ أيضاً بِنظائرِهِ مِثلِ قولِهِ (ا): [هُو الحقُ مُصدِّقًا][١٨٤] و[هَذا صراطُ ربِّكَ مُسْتَقِيماً][١٨٥] ويقوي الباقولي قَوْلَ المُبرِّدِ بِأنَّ الاخْتيارَ الرَّفع وذلك لسببين هُما: تَمَكنُ الرَّفعُ، والإجْمَاعُ عليهِ، وهُنالكَ آخرون غيْرَ المُبَردِ وتابعيهِ يُجيزونَ نَصْبَهُ حَالاً[١٨٦]، والنصبُ حالاً مقبولٌ لِوجُودِ نَظَائرِهِ في الكِتابِ.

وفي قراءةِ النصبِ خِلافاتٌ أولها في إعرابِ (نزاعةٍ) فقد ذهب قَومٌ إلى إعْرابِها

حَالاً، منهم الزَجاجُ ومكيٌّ والزمخشري والأنباريُّ، وآخرون[١٨٧] ولكن المبردَ رفضها عاداً إياها حَالاَ مبِّينةَ وعدها آخَرونَ حالاً مُؤكَّدةً لِمضموْنِ الجُملةِ وَمثَّلوا لها بِقَولِهِ [هو الْحَقُ مُصدِّقاً] وَالفارسِيُّ والرازيُ ينهجوْن نهج المبرّدِ[١٨٨] الذي حملها على الحالِ المؤكَّدةِ لمضموْنِ الجملةِ وهوأمرٌ نظائرُهُ جاريةٌ عِنْدَ سيبويه[١٨٩].

وَقدِ اخْتلفوا في عامل ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ: الأولُ كَونُ العامِلِ فيْها (لظى)، لأنها مَعرفَةٌ وفيها يَستَتِرُ ضميرٌ هو صَاحِبُ الحالِ، وذلك حَملاً لـ (لَظَى) على المُشتقاتِ للأَعلام مِثل العَباسِ والمنهالِ، وذلكَ لِحملِها على تتلظى مَعنى، واذا عَمِلَ العلم الصريحُ والكنية في الظروفِ، فَعَملُ العاملُ الجاري مَجرى المشتقاتِ في الأحوالِ أولى وأحرى، ويَحمِلُ الأمرَ الزجّاجُ على قولِهِ (ا):(ناراً تَلَظْى)[١٩٠]. وقد تبعهُ مَكيٌّ والزمخشريُّ والأنباريُّ وآخرون[١٩١]، وقَد ردَّ هذا الفارِسيُّ والباقوليُّ ؛ وذلكَ لأمرينِ هُما:

- (لَظى) اسمٌ معرفٌ مؤنثٌ لا تنصبُ الأحوال بهِ.
- انتقالُ المشتقاتِ إلى كونها أعلاماً يَنفي إعمالها[١٩٢].

ولكن قوليهما مردودانِ بحكم سيبويه في هذا، قالَ: "هذا ... ما ينصَبُ لأنَهُ خَبَرٌ للمعروفِ ... من الأسماءِ المبهمةِ والأسماءِ ... وذلك قولكَ زيدٌ معروفاً"[١٩٣] فما هو مَعروفٌ عندَهُ مُبهماً أو غيرَ مُبهمٍ يأتي خَبرهُ حالاً عنهُ، و (نزَّاعةً)، قُرِنَت خَبَراً عَنْ (لَظى) في تخريجٍ وفي آخرَ عن المضمَرِ في (أنَّهُما)، وبهذا يَصِحُّ كَونها حَالاً عَنْ (لَظَى)، معرَّفةً مُؤنَّثةً، ويعودُ الفارسيُّ مخرّجاً الأمرَ على جعلِ (لَظَى) مَعروفَةً بِشِدَّةِ التلظي نصبت الحالَ على المعنى الحادثِ[١٩٤]. وذَهبَ ابنُ خَالويهِ إلى أنَّ نَصبها على القطعِ وهُو مَذهبُ الكِسائيِّ والفرَّاءِ وأبي عُبيدةَ، وتَبِعهُ القُرطبيُّ فِيهِ[١٩٥]، وذلك على "أنَّها لَظَى النَّزاعةُ" فأسقطَ تَعريفها فَلم تَصلُح نَعتاً لِذلك انتصَبت حَالاً، وينقُضُهُ ما جاءَ حَالاً وَهو مَعرِفَةٌ على قَولِهم وأرسَلَها العِرَاكَ، وغيرَها.. ويخالفون يُونسَ والبغدَاديينَ الَّذينَ يُجيزونَ تعريفَ الحالِ مُطلقاً بلا قيدٍ كَمَا يُناقضون أنفسهم في إجازَتها مَعرفَةً مُضمَّنةً معنى الشّرطِ[١٩٦] فالقطعُ تَحكُّمٌ متكلفٌ.

ويذهبُ العكبريُّ إلى أنَّ عَاملهُ (تَدعو)[١٩٧]، وتَبِعَهُ السَّمين[١٩٨] وهو متأخرٌ عن مَعمولِهِ، وهو فِعلٌ متَصرِّفٌ يّجوزُ تقديمُ الحالِ عليهِ[١٩٩]،وأوضح ابن السراجِ أن البصريين يُشبِّهونهُ بنصبِ التمييز، على طابَ نفساً وطابت نَفسهُ والكِسائيُّ يُشبِهُهُ بالوقتِ، أي، هِيَ لَظَى حِينَ النَّزْعِ[٢٠٠]،وقد أشارت كُتُبُ الخِلافِ وغيرها إلى تقديمِ الحالِ معَ الظاهرِ والمكنى عِندَ الكوفيين إلا مَعَ المُضمرِ، وقد أعادوا الضَّميرَ المستترَ في الحالِ والضَّميرَ البارزَ في الفعلِ إلى مفسِّر لَهُما[٢٠١]، والمُضمَرُ في الحالِ والعامِلُ فيهِ مستتراً أكثرُ احتياجاً للبيانِ.

أمَّا نَصبها بِمضمرٍ مُقدَّرٍ فعلى وَجهينِ؛ الأولُ قالَ بهِ الزّجاجُ جاعلاً نَصبها ذمّاً بِمضمرٍ تقديرهُ أشتُمُ أو أَذمُ[٢٠٢]، ويَجوزُ ذَلكَ -غالباً- مع تعدُّد الأوصافِ فيتمُّ القَطعُ نَصباً أو رفعاً، والثاني قَولُ الفارسيِّ ومَكيّ والزمخشريّ والعكبريِّ في نَصبِها على الاختصاصِ، بـ(أَعني أو أخُصُ) وهو للتّهويلِ عند الزّمخشريِّ[٢٠٣]، ولا ينطبقُ نظامُ الاختصاصِ على هذا لِنصبهِ المَعَارفَ بِشروطٍ مُعَينةٍ.

وفي قِراءة الرّفعِ سَبعةُ أقوالٍ، أولُها قَولانِ لِلخليل وسيبويهِ هما: جَعلُ نزَّاعةٍ خبراً ثانياً، والأولُ (لَظَى) أخبر بهما عن الضَّميرِ المتَّصِلِ بأنَّ، وقد جُعِلا خَبرين بمعنى واحدٍ على "هذا حُلوٌ حامِضٌ"، والثاني جَعلُ نَزّاعةٍ خبراً لِمضمَرٍ على تقديرِ "هي نزّاعةٌ" وتَبِعَهُما في هذين الأخفشَ والنّحاس والفارسيّ ومَكيّ وغَيرهم، وخَالفَ في هذا الزجّاجُ بِرَفعها ذَمّاً على "هِيَ نَزَّاعةٌ" ونُسِبَ هذا إلى الفراء والأخفش ولم أجده في كتابيهما ويَراها الزّمخشريُّ خَبَراً لِمُضمَرٍ على التهويلِ[٢٠٤]، والأقوالُ هذهِ كُلها مقبولةٌ غير أنَّهُ يُراعى مع الذمِّ تعدُّد النّعوتِ، وليسّ الأمرُ -هنا- كَذلِكَ.

وللفرّاءِ قولان: أَحدهما نَزّاعَة بدل من لَظَى قالَ: "مرفوعٌ على قولِكَ: إنَّها لَظَى، إنَّها نَزَّاعَةٌ لِلشَّوى"[٢٠٥]، وقد تبعهُ في هذا ابن خالويهِ ومكيٌّ والأنباريُّ والعكبريُّ وغَيرهُم[٢٠٦] وفي هذا محاذيرُ مِنها أنّ الإبدالَ يَتمُّ بينَ الأسماءِ الجامدةِ والأعلامِ والمصادرِ المُعرَّفَةِ ويقلُّ في المشتقاتِ. وبدلُ النَّكرةِ من المعرفةِ جاءَ على قِلة وبتخصيصٍ كما في قولِهِ (!):(لَنَسفَعاً بالناصِيَةِ * ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)[٢٠٧]، ولعلَّ فِي

غَيرها تَرجيحاً عَليها.

أمّا قولـهُ الآخرُ فَهوَ جَعلُ الهاءِ في (أنَّها) ضَميرَ شَأنٍ مُعَبَّراً عَنهُ بالعِمادِ، وجعلُ (لَظَى) وَ (نَزّاعَةٍ) مترافقين خَبَرَ إنَّ[٢٠٨]، وهُوَ أمرٌ متحَقّقٌ نَظرياً لأنَّ الشأنَ يكونُ مَعَ النَّواسِخِ ومعمُوليها، غَيرَ أنَّ المأخذَ هنا كَونُ المُبتدأ فَاصِلَةً، وخبرهُ صَدرُ آيةٍ، وهذا مَوطنُ فَصلٍ[٢٠٩]، يَستوجِبُ وقفاً على (لَظَى).

والقولُ الخامس فيها ما قالَهُ الأخفشُ، فَلَظَى عِندَه "نصبٌ على البدلِ من الهاءِ، وخبرُ (إنَّ): نَزَّاعةٌ"[٢١٠] وتبِعَهُ فيه النّحاس ومَكيّ والباقوليُّ والأنباريُّ والعُكبريُّ وغَيرهُم[٢١١]، وقد أبانَ ذَلِكَ مَكيٌّ على أنّه مُماثلٌ لقولِكَ إنَّ زَيداً أخاكَ قائِمٌ[٢١٢]، ويرى ابنُ الخبّازِ تكلفاً في الإبدالِ من المُضمراتِ[٢١٣]، وهو مُصيبٌ لِقلتها في التَّعامُلِ وعَدمِ تفسيرِ الضَّميرِ بمفردٍ[٢١٤].

أما الوجه السادس فهو لمَنْ احتكمَ إلى عدِّ الضّميرِ فِي (إنَّها) ضَمِيرَ شأنٍ وقِصَّةٍ، مقتفينَ أثرَ الفرّاءِ مختلفينَ في التَّرافعِ وأنَّ (لَظَى) عَلَمٌ لِلنارِ، فهي مُبتدأٌ ونزّاعةٌ خَبَرٌ لَها، والجملةُ في محلِّ رَفع خبر (إنَّ) مفسِّرة لضمير القصَّةِ وهذا مذهبُ الزّجاجِ والنحاسِ ومَكيّ والزمخشريّ وغَيرهُم[٢١٥]، إذ قدموا الضّمير والجملة بعده خبره[٢١٦].

والوجه السابع للزمخشريِّ الذي قالَ: إنَّ (لَظَى) نَكرةٌ بِمعنى اللَّهب وهي مؤنثة لأنَّها بِمعنى النّارِ، لِذلكَ جَعَلَ (نَزّاعةٌ) صِفةً لها، وقد رُدَّ لأنَّ (لَظَى) مَمنوعةٌ من الصَرفِ اتفاقاً[٢١٧] لِما فيها مِنَ العَلَميّةِ والتأنيثِ، لِذلكَ استبعدَ نَعتُ المَعرفَةِ بالنَّكرةِ، والاتفاقُ في التعريفِ أو التّنكيرِ أحدُ الشُّروطِ العَشَرةِ الوَاجبِ اتّفاقَ الصِّفةِ مع موصوفها في أربعةٍ منها.

الموضع الثامن: (نذيرا):

وهي التي وردت في قَولهُ (I):(إنَّها لإحدى الكُبَرِ * نَذيراً لِلبَشرِ)[٢١٨]، قَرأهُ

الجُمهورُ (نَذيراً) ، ومَقرُوءُ أُبيٍّ وابن أبي عَبلة رفعُهُ[٢١٩]، وفي كُلٍّ من القراءتين خِلافٌ، فَفي قِراءة النَّصبِ خَمسةُ أقوالٍ أهمُّها القولُ بالحالِ، وقد تَفرَّعتِ الأحكامُ فيهِ بينَ العَملِ وصاحب الحَالِ إلى أحَدَ عَشَرَ حُكماً، أوّلُها قَولُ الكِسائيِّ بجعلِ العاملِ فيهِ (قُمْ)[٢٢٠]، وصاحب الحَالِ المُضمَرِ فيه، وقد رَدَّهُ الفرّاءُ لِطولِ الفاصلِ بين العامِلِ والمَعمولِ المُقدَّرِ بثلاثٍ وثلاثينَ آيةً، ولِلاستِئنَافِ فِي قراءة أُبيٍّ، وعلى الرغم من هذا فقد تَبِعَ الكِسائيّ جُملة من عُلماء العربيةِ مجيزينَ ذلكَ، مِنهم الأخفشُ والزجّاجُ والفارسيُّ وغَيرهم[٢٢١]، وقد خطأهم الزّمخشريُّ قائلاً: "وهو من بِدع التفاسيرِ"[٢٢٢] على أنَّ المُخاطبَ بِهذا (مُحَمَّدُ) **(e)**، وإنِّي لأعجبُ من قولِ الفارسيِّ وهُوَ مَنْ يُقِرُّ عدمَ الفصلِ بأكثر مِن جُملةٍ، وقولِ الزّمخشريّ الذي يُقِرُّ الفَصلَ بسبعِ جُملٍ في مواطِنَ أخر، فكيفَ بِهما هُنا ينقُضَانِ ما سلفَ مِن أحكامهما[٢٢٣]، وإنِّي لأرى أنَّ هذا القَولَ بإعمالِ (قُم) مُستبعدٌ لِمَا رآهُ الفرّاء، وأنهُ كذلك لأمرين هُما:

- **v** مَنعُهُ لأنَّ أكثر مِن عَاملٍ مُباشرٍ لِلمعمولِ يَطلبهُ.
- **v** تَهيئةُ الافترَاضَاتِ النَّحويةِ عَلى أكثرَ مِن قَولٍ.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول رب الأرض والسماوات وعلى آله أصحابه أجمعين وبعد:

فأكثر ما أوضحه هذا البحث ما وجدناه من توسع في المعنى الذي اشتهر وقوعه في التعبير القرآني ، وسبب التوسع في المعنى جاء من تعدد إعراب اللفظة التي حكم عليها بأنها حال ، لكن هذا الإعراب قد اختلف تبعا لما رأى نحاة آخرون من إعراب لهذا المنصوب، أو أنه تغير لتغير قراءته ؛ وهذا ما أدى إلى أن يتغير تبعا لتغيره، فكثير من مواضع الحال تتغير لتكون مرفوعة أو غير ذلك لتغير في قراءتها، فربما أصبح المنصوب مرفوعا ، أو قرئ المشتق بصيغة المصدر، الأمر الذي قد يجعل

من إعرابه حالا غير ممكن ،ومما يتفق فيه البحث مع غيره من الدراسات النحويه ،هو أن القرآن الكريم وقراءاته يبقيان ميدانا مباركا وكبيرا للدرس النحوي وأصالته التي يكتسبها منهما ؛ فالمواضع الثمانية هذه ظهر فيها ما عرض من الآراء والخلاف النحوي ماظهر ، لنصل إلى الحقيقة التي تقول إن هذا القرآن لا يشبع منه العلماء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

---

[1] ينظر، الكتاب : ١/٢٥٦ – ٢٥٧، معاني الفراء : ١/٧ ، ١٢، ٢٠٠ ، ٢٠٧، ٢١٣، ٢,٣٠٩/٣٣٨،

شرح اللمع : ١/١٣٢، شرح المقدمة المحسبة : ٢/٢١١ –٢١٢ ، المقتصد :١/٦٧١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٥، شرح الكافية للرضي :١/١٩٨،أوضح المسالك :٢/٢٩٣–٢٤٩، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، مغني اللبيب: ٢/٤٦٢ ، ١٠٩–١١١.

[2] ينظر الكتاب :١/٢٠، ١٨٧، ١٨٩، الإنصاف : ١/٢٥٠، م/٣١، ٢٥٢، م/٣٢، التبيين: ٣٨٣،م/٦٢، ٣٨٦، م/٦٣، شرح المفصل لابن يعيش : ٢/٥٧، ٥٨,٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٧، الانتلاف: ٣٧، م/١٣,١٤، ٩٤، م/١٠٦، ١٢٤، م/١٠.

[3] ينظر :شرح عيون الأعراب :١٥١، المقتصد :١/٦٧٣ – ٦٧٤، أوضح المسالك: ٢/٣١٨، ٣١٩، ٣٢٦،شرح إبن عقيل: ١/٦٣٣، ٦٤١، ٦٤٣.

[4] آل عمران ١٨.

[5] ينظر: معاني الفراء: ١/٢٠٠، الطبري: ٦/٢٧٠، أعراب النحاس: ١/٣١٦، الكشاف :١/٣٤٤، التبيان للعكبري :١/٢٤٧، البحرالمحيط :٢/٤٢٠، ٤٢٢.

[6] ينظر :الكشاف: ١/٣٤٤، البحر :٢/٤٢٠.

[7] معاني الأخفش :١/١٩٩.

[8] الأشباه والنظئر، للسيوطي:٦/٢٤٢.

[9] ينظر الطبري :٦/٢٧٠ –٢٧١.

[10] ينظر : اعراب النحاس :١/٣١٦ ، البحر: ٢/٤٢٠، ٤٢٢.

---

[11] معاني الفراء :١/٢٠٠.

[12] ينظر : الائتلاف :٩٤، م/١٠٦.

[13] ينظر: الكتاب : ١/٢٥٦ -٢٥٧، معاني الزجاج: ١/٣٨٧، اعراب النحاس: ١/٣١٦، المشكل: ١/١٥٢، الكشاف: ١/٣٤٤، البيان للأنباري: ١/١٩٥، التبيان للعكبري: ١/٢٤٧، البحر:٢/٤٢٠.

[14] البقرة:٩١.

[15] آل عمران :١٨، وينظر : معاني الزجاج :١/٣٨٧.

[16] مريم :١٥.

[17] البقرة :٩١.

[18] ينظر :البحرالمحيط : ٢/٤٢٠– ٤٢١، الدرالمصون: ٣/٧٥.

[19] الدرالمصون :٣/٧٥– ٧٦. ينظر: معاني الزجاج : ١/٣٨٦،

[20] النساء:٧٩.

[21] النمل:١٠، القصص : ٣١.

[22] البقرة:٩١.

[23] ينظر: مغني اللبيب :٢/٤٦٤، شرح الحدود النحوية :١٠٩.

[24] ينظر: البحرالمحيط :٢/٤٢٠، مغني اللبيب :٢/٤٦٥.

[25] ينظر :معاني الزجاج : ١/٣٨٨، البحرالمحيط :٢/٤٢١، النهرالماد :١/٣٠٢، الدرالمصون :٣/٧٧.

[26] الكتاب : ١/٢٥٦.

[27] ينظر: الطبري :٦/٢٧٠، المشكل : ١/١٥٢، الكشاف ١/٣٤٤.

[28] ينظر: الكتاب: ١/٢٥٦.

[29] ينظر: الطبري:٦/٢٧٠،و الكشاف: ١/٣٤٤، الفخر: ٧/٢٢٠، التبيان للعكبري: ١/٢٤٧ ، والبحرالمحيط: ٢/٤٢٠، الدر: ٣/٧٥.

[30] ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٠٠،وشرح إبن عقيل: ٢/١٩١، التوابع في كتاب سيبويه:١١.

[31] تفسير الرازي : ٧/٢٢٠.

[32] ينظر: البحرالمحيط: ٢/٤٢٠، الدر: ٣/٧٧.

[33] ينظر : الكشاف : ١/٣٤٤، البحر : ٢/٤٢٢، النهر: ١/٣٠٣، الدر : ٣/٧٧-٧٨.

---

[34] مغني اللبيب : ٣٧٥/٢ ، وينظر :٣٩٤ ، وذلك في سورة الاعراف الآيات (٩٥-٩٧) ، عطف (أَفَأَمِنَ) (٩٧) على (فأخذناهُمْ) (٩٥) وما بينهما اعتراض .

[35] مغني اللبيب : ٣٩٩/٢.

[36] ينظر : صحيح البخاري : ١١٢٦/٣ ، رقم ٢٩٢٦.

[37] ينظر الكشاف : ٣٤٤/١ ، تفسير الرازي : ٢٢٠/٧.

[38] ينظر: معاني الفراء: ١٦/١-٣٠٩ ، المقتضب: ١١٣/٤، اعراب القرآن المنسوب: ٧٤١/٢، الخصائص: ٣٩٨/١، التبيان للطوسي: ٥٢٧/٣-٥٢٨، أوضح المسالك: ٧٤/٤- ٧٤، شرح ابن عقيل: ٢٩٨/٢، الدر: ٤٨٩/٤، ٩٣/١١، شرح الحدود النحوية:١٠٠.

[39] ينظر : معاني الفراء ٢٠٠/١، الكشاف: ٣٤٤/١، التباين للعبكري :٢٤٧/١، البحر: ٤٢٢/٢.

[40] ينظر : الغرة :٣٩٥/١، الدر ٢٠١/٩.

[41] النساء :١٢.

[42] ينظر الطبري: ٥٣/٨، المختصر في شواذ القراءات :٢٥، المحتسب :٢٨٢/١، البحر المحيط : ١٩٧/٣.

[43] ينظر المختصر في شواذ القراءات :٢٥.

[44] ينظر : الطبري :٥٣/٨، المحتسب : ٢٨٢/١ ، إعراب القراءات الشواذ :٣٧٤/١ ، القرطبي :٧٧/٥، البحر :١٩٧/٣ ، النهر : ٤٣٦/١ ، الاتحاف :١٨٧.

[45] ينظر : معاني الاخفش : ٢٣٢/١ ، المحتسب : ٢٨٢/١، الفخ :٢٢٣/٩، الدر :٦٠٩/٣ .

[46] البيان للأنباري : ٢٤٥/١.

[47] التبيان للعكبري :٣٣٦/١.

[48] اللغات في القرآن :٢٢.

[49] ينظر : الطبري :٥٩/٨-٦٠، الدر : ٦٠٧/٣.

[50] النساء :١٧٦، وينظر :الفخر :٢٢٢/٩، القرطبي :٧٦/٥، البحر :١٩٧/٣.

[51] ينظر :الأشباه : ٨٦,٨٧,٨٨/٦.

[52] ينظر : معاني الاخفش : ٢٤٢/١، الطبري : ٥٨/٨، المحتسب : ٢٨٣/١، الكشاف :٤٨٥/١، البيان للانباري : ١٤٥/١، الفخر : ٢٢٣/٩، القرطبي : ٧٧/٥، البحر : ١٩٧/٣ .

[53] معاني الزجاج : ٢٥/٢.

[54] ينظر أعراب النحاس : ٤٠٠/١.

---

[55] ينظر : المشكل : ١٩٢/١. الكشاف : ٤٨٦/١، تفسير الرازي : ٢٢٣/٩، البحر المحيط: ١٩٧/٣.

[56] ينظر : معاني الزجاج : ٥٢/٢، الكشاف : ٤٨٥/١، التبيان للعكبريُ : ٣٣٦/١، البحر المحيط : ١٩٧/٣.

[57] ينظر : الطبري :٥٨/٨، المشكل : ١٩٢/١ ، البيان للأنباري : ٢٤٥/١، القرطبي :٧٧/٥.

[58] ينظر : المشكل : ١٩٢/١، البيان للأنباري : ٢٤٥/١.

[59] ينظر : مغني اللبيب : ٤٦١/٢، ٤٦٢، ٤٦٣.

[60] ينظر: البيان للأنباري: ٢٤٥/١، التبيان للعكبري: ٣٣٦/١، الدر المصون: ٦٠٨/٣.

[61] ينظر: الغرة: ٣٩٥/١.

[62] النساء: ٩٠.

[63] ينظر: معاني الفراء: ٢٤/١، ٢٨٢، المقتضب: ١٢٥/٤، الطبري: ٢٢/٩، إعراب النحاس: ٤٤٣/١، المختصرفي شواذ القراءات: ٢٧-٢٨، التذكرة: ٣٧٨/٢، اعراب القراءات الشواذ: ٣٩٩/١، التبيان للعكبري: ٣٧٩/١، القرطبي: ٣٠٩/٥، ٣١٠، البحر: ٣٣٠/٣، ٣٣٠/٦، هـ(٣)، الدر: ٦٧/٤-٦٨، النشر: ٢٥١/٢، الاتحاف: ١٩٣، المهذب: ٢٨٢/١، الموسوعةفي القراءات ٤٢٤/٤-٤٢٥.

[64] ينظر: الانصاف: ٢٥٢/١، م/٣٢، التبيين: ٣٨٦، م/٦٣، الائتلاف: ١٢٤، م/١٠.

[65] ينظر: معاني الزجاج: ٨٩/٢، المشكل: ٢٠٥/١، الكشاف: ٦٩٧/٤، الفخر: ٢٢٤/١٠، التبيان للعكبري: ٣٥٩/١، القرطبي: ٣٠٩/٥، البحر: ٣٣٠/٣، ٣٣٠/٦، الدر: ٦٦/٤، ٢٣٧/٨، التأويل النحوي: ٣٤٧/١-٣٤٨، اثر القرآن والقراءات: ١٠٦، ٣٣٣-٣٣٥.

[66] معاني الفراء: ٢٤/١.

[67] م.ن: ٢٨٢/١، وينظر: اعراب النحاس: ٤٤٣/١، القرطبي: ٣٠٩/٥.

[68] الطبري: ٢٢/٩.

[69] شرح القصائد السبع الطوال: ٣٧-٣٨.

[70] معاني الأخفش: ٢٤٤/١.

[71] المقتضب: ١٢٣/٤، وينظر: البيان للأنباري: ٢٦٣/١، الانصاف: ٢٥٢/١، م/٣٢.

[72] ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٤٥، ٣٩٧، المقتصد: ٩١٣/٢.

[73] المائدة: ١١٦

---

[74] ينظر: البيان للأنباري: ٢٦٣/١، الانصاف: ٢٥٢/١-٢٥٤، م/٣٢، التبيين: ٣٨٨-٣٨٩، م/٦٣، الائتلاف: ١٢٤، م/١٠.

75 معاني الفراء: ٢٨٢/١.

76 البحر المحيط: ٣٣٠/٦.

77 ينظر: الدرالمصون: ٦٦/٤، ٢٣٧/٨.

78 ينظر: الانصاف: ٢٥٤/١، ٢٥٧، م/٣٢، التبيين: ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٠، م/٦٣، الائتلاف: ١٢٥، م/١٠.

79 ينظر: المسائل المشكلة: ٢٤٥، ٣٩٧، المقتصد: ٩١٣/٢، ٩١٥، الامالي الشجرية: ٢٧٨/٢، البيان للأنباري: ٢٦٣/١، التبيان للعكبري: ٣٧٩/١.

80 مريم: ١٧.

81 ينظر: شرح الحدود النحوية: ١١٣-١١٤.

[82] ينظر: المقتضب: ١٢٤/٤، التبيان للعكبري: ٣٧٩/١، التبيين: ٣٨٩، م/٦٣، القرطبي: ٣١٠/٥، البحرالمحيط: ٣٣٠/٣، الدر: ٦٦/٤.

[83] ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٢/٢، ٤٦١.

[84] ينظر: معاني الزجاج: ٨٩/٢، تفسير ابن عطية: ، القطربي: ٣٠٩/٥، البحر: ٣٣٠/٣.

[85] ينظر: اعراب النحاس: ٤٤٣/١، المشكل: ٢٠٥/١، البيان للأنباري: ٢٦٣/١، الانصاف: ٢٥٤/١، م/٣٢، التبيان للعكبري:

[86] ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٦/٢، ٣٩٠، اعراب الجمل: ٦٩-٧١، الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ٢١٦.

[87] ينظر: البحرالمحيط: ٣٣٠/٣، الدرالمصون: ٦٧/٤، التأويل النحوي: ٣٤٨/١.

[88] المقتصد: ٩١٥/٢.

[89] ينظر: الازهية: ١٢٠، مغني اللبيب: ٦٦/١-٦٧.

[90] ينظر: البحرالمحيط: ٣٣٠/٣، الدر: ٦٧/٤.

[91] ينظر: شرح اللمع: ٢٣١/١-٢٣٢، شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٨/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٣٩/١، ابن عقيل: ٢٥٣/٢.

[92] ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٣٩٩/١، التبيان للعكبري: ٣٧٨/١-٣٧٩.

[93] ينظر: تفسير الرازي: ٢٤٤/١٠.

---

[94] ينظر: اعراب النحاس: ١/٤٤٣، المشكل: ١/٢٠٥، البيان الأنباري: ١/٢٦٣، اعراب القراءات الشواذ: ١/٣٩٩، الدر: ٤/٦٨.

[95] ينظر: م. ن.

[96] ينظر: الكتاب: ١/٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٣، شرح الحدود النحوية: ١٢١.

[97] ينظر: اعراب النحاس: ١/٤٤٣، اعراب القراءات الشواذ: ١/٣٩٩، التبيان للعكبري: ١/٣٧٩، القرطبي: ٥/٣١٠.

[98] ينظر: الكتاب: ١/٢٧٨، الانصاف: ١/٦٥، م/٩، التبيين: ٢٤٥، م/٣٢.

[99] ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ١/٣٩٩-٤٠٠.

[100] ينظر: اعراب النحاس: ١/٤٤٣، المشكل: ١/، التبيان للعكبري: ١/٢٠٥.٣٧٩

[101] هود: ٧٢.

[102] معاني الزجاج: ٣/٦٣.

[103] ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ١/٦٦٧، الدر: ٦/٣٥٧، الاتحاف: ٢٥٩.

[104] القرطبي: ٩/٧٠.

[105] ينظر: الكتاب: ١/٢٥٨، معاني الأخفش: ٢/٣٥٦.

[106] ينظر: معاني الفراء: ٢/٢٣، المختصر: ٦٠، المحتسب: ١/٤٤٧، الكشاف: ٢/٤١١، كشف المشكلات: ١/٥٣٤، البيان للأنباري: ٢/٢٢، البحر: ٥/٢٤٤، الدر: ٦/٣٥٧.

[107] ينظر: الدرالمصون: ٦/٣٥٧.

[108] ينظر: شرح اللمع: ١/١٣٤، الكشاف: ٢/٤١١، كشف المشكلات: ١/٥٢٣، البيان للأنباري: ٢/٢٢، القرطبي: ٩/٧٠، البحرالمحيط: ٥/٢٤٤، الدرالمصون: ٦/٣٥٧، الائتلاف: ٩٥، م/١٠٦.

[109] ينظر: مقدمة في النحو: لخلف: ٥٦-٥٧.

[110] الائتلاف: ٩٥، م/١٠٦.

[111] شرح القصائد السبع الطوال: ٢٤.

[112] البقرة: ٢١٨.

[113] معاني الفراء: ١/١٢-١٣، وينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٢٣٦-٢٣٧.

[114] ينظر: م.ن.

[115] ينظر: معاني الفراء: ١/١٢-١٣، ٢/٢٣٤، الأصول: ١/١٥٢-١٥٣، القرطبي: ١٣/٢١٨، البحرالمحيط: ٥/٢٤٤، الدر: ٦/٣٥٧، الائتلاف: ٩٥، م/١٠٦.

---

[116] ينظر :المقتضب: ١٦٨/٤، ٣٠٧، شرح اللمع: ١٣٤/١، كشف المشكلات: ٥٣٤/١، البيان للأنباري: ٢٢/٢، القرطبي: ٧٠/٩.

[117] ينظر: المحتسب: ٤٤٩/١، شرح اللمع: ١٣٤/١، الكشاف: ٤١١/١، كشف المشكلات: ٥٣٤/١.

[118] ينظر: معاني الزجاج: ٦٤/٣، المشكل: ٣٧٠/١، التبيان للعكبري: ٧٠٧/٢، الدر: ٣٥٧/٦.

[119] ينظر: العين: ٢٠٩/٨، (ذا).

[120] ينظر: التبيان للعكبري: ٧٠٧/٢، الدرالمصون: ٣٥٧/٦.

[121] النساء: ٧٩.

[122] مريم: ٣٣.

[123] ينظر: الكتاب: ٢٥٧/١، أوضح المسالك: ٢٩٧/٢، ابن عقيل: ٢٦٢/١، المشكاة: ٢٣٤، شرح الحدود النحوية: ١٠٩.

[124] ينظر: الكنز اللغوي، خلق الانسان للأصمعي: ١٦٢-١٦١.

[125] الكتاب: ٢٥٨/١.

[126] معاني الأخفش: ٣٥٦/٢.

[127] ينظر: المحتسب: ٣٥٨/٢.

[128] م.ن: ٤٤٨-٤٤٧/١.

[129] ينظر: ديوان رؤبة: ١٨٩.

[130] ينظر: الانصاف: ٧٢٥/٢، م/١٠٤.

[131] ينظر: الكتاب: ٢٥٨/١، الاصول: ١٥١/١، المحتسب: ٤٤٧/١، كشف المشكلات: ٥٣٤/١، البيان للأنباري: ٢٢/٢، اعراب القراءات الشواذ: ٦٦٧/١، البحرالمحيط: ٢٤٤/٥.

[132] ينظر: شرح اللمع: ٢٩٨/١، مغني اللبيب: ٣٨٠/٢، الجملة العربية، د. فاضل السامرائي: ١٩٢.

[133] ينظر: المحتسب: ٤٤٧/١، التبيان للعكبري: ٧٠٧/٢، الدرالمصون: ٣٥٧/٦.

[134] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٠-٣٥٩/١، أوضح المسالك: ٢٢٨/١، شرح ابن عقيل: ٢٥٧/١.

[135] ينظر: الكتاب: ٢٥٨/١، معاني الأخفش: ٣٥٧/٢، الاصول: ١٥١/١، المحتسب: ٤٤٨-٤٤٧/١، ٣٥٨/٢، المشكل: ٣٧١/١، كشف المشكلات: ٥٣٤/١، البحرالمحيط: ٢٤٤/٥.

---

[136] ينظر: معاني الاخفش: ٣٥٦/٢، معاني الزجاج: ٦٤/٣، الاصول: ١٥١/١، المحتسب، ٤٤٧/١، الكشاف: ٤١١/٢، كشف المشكلات: ٥٣٤/١، البيان للأنباري: ٢٢/٢، فخر: ٢٨/١٨، اعراب القراءات الشواذ: ٦٦٧/١-٦٦٨، التبيان للعكبري: ٧٠٧/١، البحر: ٢٤٤/٥، الدر: ٣٥٧/٦، القراءات الشاذة: ٥٣.

[137] ينظر: المحتسب: ٤٤٨/١.

[138] الكتاب: ٢١٠/١، وينظر: ٢١٨، ٢٢٤، التوابع في كتاب سيبويه: ٦٣-٦٤.

[139] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٣، أوضح المسالك: ٣٤٦/٣، شرح ابن عقيل: ٢١٨/٢.

[140] شرح ابن عقيل: ٢٢١/٢، وينظر: المحتسب: ٤٤٧/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/٣، اوضح المسالك: ٣٤٩/٣.

[141] المحتسب: ٤٤٧/١.

[142] ينظر: الكتاب: ٢١٨/١-٢١٩، المقتضب: ٢١١/٤، شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٣/٢، الغرة: ١/ ٣٩٢-٣٩٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٩/١-٢٨٠.

[143] ينظر: الغرة: ٣٩٤/١.

[144] ينظر: المحتسب: ٤٤٨/١.

[145] ينظر: ادب الكاتب: ٣٩٠-٣٦١.

[146] ينظر: كشف المشكلات: ٥٣٤/١، البيان للانباري: ٢٢/٢، التبيان للعكبري: ٧٠٧/٢.

[147] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٥/٢، ٤٢٣، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/١-٢٨٧.

[148] المحتسب: ٤٤٨/١.

[149] ينظر: الانصاف: ٥٥/١، م/٧.

[150] ينظر: م.ن: ٥٧، م/٥٧، اللمع: ١٤٤-١٤٥، شرح المقدمة المحسبة: ٤٢٦/٢.

[151] الأحزاب: ١٨،١٩.

[152] ينظر: معاني الفراء: ٣٣٨/٢، الكشاف: ٥٣٠/٣، اعراب القراءات الشواذ: ٣٠٥/٢، البحر: ٢١٤/٧، الدرالمصون: ١٠٥/٩.

[153] معاني الفراء: ٣٣٨/٢.

[154] ينظر: م.ن، اعراب النحاس: ٦٢٨/٢، المشكل: ٥٧٣/٢، الكشاف: ٥٣٠/٣، البيان للأنباري: ٢٦٦/٢، القرطبي: ١٥٣/١٤، البحرالمحيط: ٢١٤/٧، الدر: ١٠٥/٩، اعراب القرآن وبيانه: ٦١٨/٧.

---

[155] ينظر: معاني الزجاج: ٢٢٠/٤، التبيان للعكبري: ١٠٥٤/٢.

[156] ينظر: معاني الفراء: ١٦/١، ٣٠٩، ٣٣٨/٢، المقتضب: ١١٣/٤، اعراب القرآن المنسوب: ٧٤١/٢، الخصائص: ٣٩٨/١، التبيان للطوسي: ٥٢٧/٣-٥٢٨، الدرالمصون: ٤٨٩/٤، ٩٣/١١.

[157] ينظر: الانصاف: ٧٢٢/٢، م/١٠٤، شرح الرضي على الكافية: ٣٥/٢-٣٦، القرطبي: ١٥٣/١٤، البحرالمحيط: ٢١٤/٧، الدرالمصون: ١٠٥/٩، الائتلاف: ٦٨، م/٦٠.

[158] الانصاف: ٧٢٢/٢، م/١٠٤، وينظر: الائتلاف: ٦٨، م/٦٠.

[159] ينظر: الانصاف: ٧٢٥/٢-٧٢٦، م/١٠٤.

[160] ينظر: معاني الفراء: ٣٣٨/٢، المشكل: ٥٧٤/٢.

[161] ينظر:الكتاب: ٣٧/١، المقتضب: ١١٢/٣، الانصاف: ٨٣/١، م/٢١٣، التبيين: ٢٥٢، م/٣٤، الائتلاف: ١١٣، م/٣.

[162] ينظر: الكتاب: ٣٧/١، اعراب النحاس: ٢٤٣/٣.

[163] الحشر: ١٧.

[164] ينظر: معاني الفراء: ١٤٦/٣، معاني الزجاج: ١٤٩/٥، المختصر في القراءات: ١٥٤، المشكل: ٧٢٦/٢، البيان للأنباري: ٤٢٩/٢، اعراب القراءات الشواذ: ٥٧٦/٢، البحر: ٢٤٨/٨، الدر: ٢٩١/١٠.

[165] ينظر: الكتاب: ٢٧٧/١، اعراب النحاس: ٤٠٢/٢-٤٠٣، الانصاف: ٢٥٨/١، م/٣٣، التبيين: ٣٩١، م/١٤.

[166] ينظر: المقتضب: ٣٥٦/٢، ٢٦٠/٣، ٣١٧/٤، اعراب النحاس: ٤٠٣/٣، المشكل: ٧٢٦/٢، الانصاف: ٢٥٨/١، م/٣٣، التبيين: ٣٩١، م/٦٤.

[167] البنة: ٢٦.

[168] معاني الخفاش: ٤٩٨/٢.

[169] ينظر: الانصاف: ٢٥٩/١، م/٣٣، التبيين: ٣٩١، م/٤٤، الائتلاف: ٣٧، م/١٤.

[170] الانصاف: ٢٥٨/١، م/٣٣، وينظر: معاني الفراء: ١٤٦/٣، الائتلاف: ٣٧، م/١٤.

[171] معاني الفراء: ١٤٦/١، وينظر: نحو القراء الكوفيين: ٢٠٦.

[172] ينظر: الطبري: ٢٨/ ٥١-٥٢.

[173] هود: ١٠٨، الحشر: ١٧.

---

[174] ينظر: الانصاف: ١/٢٥٨-٢٥٩، م/٣٣، البيان للأنباري: ٢/٤٢٩-٤٣٠، التبيين: ٣٩١، م/٦٤، البحرالمحيط: ٢٤٨/٨، الدر: ١٢٠/ ٢٩٢.

[175] ينظر: الانصاف: ١/٢٥٩-٢٦٠، م/٣٣، شفاء العليل: ٥٢٤/٢، الائتلاف: ٣٨، م/١٤.

[176] معاني الأخفش: ٤٩٨/٢، الطبري: ٥١/٢٨.

[177] الكتاب: ٢٧٧/١.

[178] ينظر: معاني الفراء: ١٤٦/٣، معاني الأخفش: ٤٩٨/٢، الطبري: ٥١/٢٨، معاني الزجاج: ١٤٩/٥، المشكل: ٧٢٦/٢، البيان للأنباري: ٤٢٩/٢، البحر: ٢٤٨/٤، الدرالمصون: ٢٩٢/١٠.

[179] ينظر: معاني الفراء: ١٤٦/٣، الطبري: ٥١/٢٨، البيان للأنباري: ٤٢٩/٢، البحر: ٢٤٨/٨.

[180] معاني الفراء: ١٤٦/٣، وينظر: الطبري: ٥١/٢٨.

[181] ينظر: البيان للأنباري: ٤٣٠/٢.

[182] المعارج: ١٥، ١٦.

[183] ينظر: السبعة: ٦٥٠-٦٥١، التيسير: ٢١٤، العنوان: ١٩٧، القرطبي: ٢٨٧/١٨، البحرالمحيط: ٣٢٨/٨، سراج القارئ: ١٨٣، الدرالمصون: ٤٥٧/١٠، النشر: ٣٩٠/٢، الاتحاف: ٤٢٤.

[184] القرة:٩١.

[185] الانعام: ١٢٦.

[186] ينظر: معاني الزجاج: ٢٢١/٥، اعراب النحاس: ٥٠٧/٣٠، حجة الفارسي: ٣١٩/٦، المشكل:٢/٣٣٥-٣٣٦، البيان للانباري: ٤٦١/٢، تفسير الرازي: ١٢٧/٣٠، الدرالمصون: ٤٥٧/١٠-٤٥٨.

[187] ينظر: معاني الزجاج : ٢٢١/٥، اعراب النحاس: ٥٠٧/٣، المشكل:٧٥٨/٢، الكشف المكي: ٣٥٥/٢، حجة ابي زرعة: ٧٢٣، الكشاف: ٦١٠/٤، كشف المشكلات: ٢/ ٣٨٥، البيان للانباري: ٤٦١/٢، تفسير الرازي: ١٢٧/٣٠، البحرالمحيط: ٨/ ٣٢٨، توجيهات: ٥٨٢/١.

[188] ينظر: حجة الفارسي: ٣١٩/٦، تفسير الرازي: ١٢٧/٣٠.

[189] ينظر: الكتاب: ٢٥٦/١، البيان للانباري: ٤٦١/٢.

[190] الليل: ١٤.

---

[191] ينظر: معاني الزجاج: ٥/٢٢١، الكشف لمكي: ٢/٣٣٥، الكشاف: ٤/٦١٠، البيان للأنباري: ٢/٤٦١، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، القرطبي: ١٨/٢٨٧، البحرالمحيط: ٨/٣٢٨.

[192] ينظر: حجة الفارسي: ٦/٣١٩، كشف المشكلات: ٢/٣٨٥.

[193] الكتاب: ١/٢٥٦، وينظر: ٢٦٠.

[194] ينظر: هـ(٦) من: ص.ن.

[195] ينظر: معاني الفراء: ٣/٢٩٨، الأصول: ١/١٥٢، حجة ابن خالويه: ٣٥٢، القرطبي: ١٣/٢١٨، ١٤/١٥٣، ١٨/٢٨٧-٢٨٨، البحرالمحيط: ٢/٤٢٠، ٤٢٢، دراسة في النحو الكوفي: ٢٣١، ٢٤٣-٢٤٤.

[196] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٥، الغرة: ١/٢٧٠-٢٧١، أوضح المسالك: ٢/٣٠٨-٣١٠.

[197] المعارج: ١٧.

[198] ينظر: التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، الدر: ١٠/٤٥٧.

[199] ينظر: المقتضب: ٤/١٦٨، ٣٠٠، الاصول: ١/٢١٥، الخصائص: ٢/٣٨٤، المرتجل: ١٦١، الانصاف: ١/٢٥٠، م/٣١، التبيين: ٣٨٣، م/٦٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٧، شرح الكافية للرضي: ١/٢٠٦، الائتلاف: ٣٧، م/١٨.

[200] ينظر: الاصول: ١/٢١٥.

[201] ينظر: هـ(٤) من : ص.ن.

[202] ينظر: معاني الزجاج: ٥/٢٢١.

[203] ينظر: حجة الفارسي: ٦/٣٢٠، المشكل: ٢/٧٥٨، الكشف لمكي: ٢/٣٣٥، الكشاف: ٤/٤١٠، تفسير الرازي: ٣٠/١٢٧، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، البحر: ٨/٣٢٩، الدر: ١٠/٤٥٧.

[204] ينظر: الكتاب: ١/٢٥٨، معاني الفراء: ٣/١٨٥، معاني الاخفش: ٢/٥٠٨، معاني الزجاج: ٥/٢٢١، اعراب النحاس: ٣/٥٠٧، حجة الفارسي: ٦/٣١٩، حجة ابن خالويه: ٣٥٢، المشكل: ٢/٧٥٧، الكشف لمكي: ٢/٣٣٦، الكشاف: ٤/٦١٠، كشف المشكلات: ٢/٣٣٦، البيان للأنباري: ٢/٢٦١، الفخر: ٣٠/١٢٧، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، القرطبي: ١٨/٢٨٥، البحر: ٨/٣٢٨، الدرالمصون: ١٠/٤٥٦.

[205] معاني الفراء: ٣/١٨٥.

---

[206] ينظر: حجة ابن خالويه: ٣٥٢، المشكل: ٢/٧٥٧، الكشف لمكي: ٢/٣٣٦، حجة ابي زرعة: ٧٢٣، البيان للأنباري: ٢/٤٦١، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، القرطبي: ١٨/٢٨٧، البحرالمحيط: ٨/٣٢٨.

[207] العلق: ١٥،١٦، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢/٤٢٥، الغرة: ١/٣٩٤، اوضح المسالك: ٣/٤٠٧، شرح ابن عقيل: ٢/٢٥٣، الدرالمصون: ٩/٢٠١.

[208] ينظر: معاني الفراء: ٣/١٨٥، تفسير الرازي: ٣٠/١٢٧، مدرسة الكوفة: ٣٠٢، دراسة في النحو الكوفي: ٢٣٩.

[209] ينظر: المكتفي: ٣٦٣-٣٦٤، الغرة: ١/٣٣٠.

[210] معاني الأخفش: ٢/٥٠٨.

[211] ينظر: اعراب النحاس: ٣/٥٠٦-٥٠٧، المشكل: ٢/٧٥٧، كشف المشكلات: ٢/٣٣٦، البيان للانباري: ٢/٤٦١، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، القرطبي: ١٨/٢٨٧.

[212] ينظر: الكشف لمكي: ٢/٣٣٦.

[213] ينظر: الغرة: ١/٣٩٥.

[214] ينظر: البحرالمحيط: ٣٢٨/٨، الدرالمصون: ٤٥٦/١٠.

[215] ينظر: معاني الزجاج: ٥/٢٢١، اعراب النحاس: ٣/٥٠٧، الكشف لمكي: ٢/٣٣٦، الكشاف: ٤/٦١٠، البيان للأنباري: ٢/٤٦١، التبيان للعكبري: ٢/١٢٤٠، القرطبي: ١٨/٢٨٧، البحرالمحيط: ٨/٣٢٨.

[216] ينظر: الغرة: ١/٣١٨-٣١٩.

[217] ينظر: الكشاف: ٤/٦١٠، البحر: ٨/٣٢٨، شرح ابن عقيل: ٢/١٩٤، الدرالمصون: ١٠/٤٥٦، الهمع: ١/١٧٢-١٧٣.

[218] المدثر: ٣٥، ٣٦.

[219] ينظر: معاني الفراء: ٣/٢٠٥، الكشاف: ٤/٦٥٣، اعراب القراءات الشواذ: ٢/٦٤٤، تفسير الرازي: ٣٠/٢٠٩، البحرالمحيط: ٨/٣٧٠.

[220] المدثر: ٢، ينظر: اعراب النحاس: ٣/٥٤٧، المشكل: ٢/٧٧٤.

[221] ينظر: معاني الأخفش: ٢/٥١٦، معاني الزجاج: ٥/٢٤٩، اعراب النحاس: ٣/٥٤٧، البيان للأنباري: ٢/٤٧٤.

[222] الكشاف: ٤/٦٥٣.

[223] ينظر: مغني اللبيب: ٢/٣٧٥، ٣٩٤.

المصادر

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، تح:د.طارق الجنابي، بيروت ، عالم الكتب، ١٩٨٧م

٢. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البنا الدمياطي، (١١١٧هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٨٨م

٣. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، تح: د. عبد الصبور شاهين، ط١ ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م

٤. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري (٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٥م

٥. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تح: عبد المحسن الملحوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨١م

٦. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تح: د. فائز ترحيني، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨

٧. الأصول في النحو ، أبو بكرابن السراج، (٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، بغداد، ١٩٧٣م

٨. إعراب الجمل، فخر الدين قباوة، ط٣، بيروت، دار الآفاق، ١٩٨١م

٩. إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (٦١٦هـ)، تح: د. محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٩٦م

١٠. أعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد،(٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م

١١. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م

١٢. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار ابن كثير، بيروت،ط٩، ٢٠٠٣م

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ، كمال الدين عبد الرحمن، (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ،١٩٨٧م

١٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، (لا ، ت)

١٤. البحر المحيط ، ابو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف،(٧٤٥هـ)، الرياض ،(لا، ت)

١٥. التأويل النحوي في القرآن الكريم ، دز عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، الرياض، ١٩٨٤م ريم

١٦. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ،تح: عل محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.

١٧. التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي، (٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب، المطبعة العلمية ، النجف، ١٩٥٧م

١٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م

١٩. التذكرة في القراءات الثمان ، (ابن غلبون)، طاهربن عبد المنعم، (٣٣٩هـ)، تح: أيمن رشدي سويد، جدة، ١٩٩١م

٢٠. تفسير ابن عطية، المسمى(المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز)،لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية(٥٤٦هـ)، تح: عبد

السلام عبد الشافي، استانبول، مكتبة مرعشي النجفي، دار العلمية ،بيروت،١٩٨٢م

٢١. التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي،(٦٠٦هـ)، دار لكتب العلمية ، طهران، (لا.ت)

٢٢. التوابع في كتاب سيبويه، د. عنان محمد سلمان، دار الحكمة ، الموصل، ١٩٩١م

٢٣. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تح: أوتو برتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م

٢٤. جامع البيان في تأويل آي القرآن ، (أبو جعفر الطبري)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م

٢٥. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي أبو عبد الله،محمد بن أحمد ،(٦٧١هـ)، ط٢، دار الفكر ، بيروت، (لا. ت)

٢٦. الجملة العربية،تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي ، بغداد،١٩٨٨م

٢٧. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: . عبد العال سالم مكرم ، ط٢، بيروت، ١٩٧٧م

٢٨. حجة القراءات، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٨م

٢٩. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي ،(٣٧٧هـ)، تح: د. بدر الدين قهوجي، ط٢، دار المامون ن دمشق،١٩٩٣م

٣٠. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (٣٩٢هـ)، تح: د. محمد علي النجار، بغداد، ١٩٩٠م

٣١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (السمين الحلبي) أحمد بن يوسف، (٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط،دمشق، ١٩٨٦م

٣٢. ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموعة أشعار العرب)، تح : وليم بن آرود ، ١٩٠٣م

٣٣. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (٣٣٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر ، ١٩٨٨م

٣٤. سراج القارئ المبتدي ، ابن القاصح البغدادي، ط١، مطبعة حجازي بمصر، ١٩٣٤م

٣٥. شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك،بهاء الدين ابن عقيل،(٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة اوفست ، منتر، ١٩٨٦م

٣٦. شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: زكي فهمي الآلوسي، بغداد، (لا.ت)

٣٧. شرح عيون الأعراب، علي بن فضال ، تح: خنا جميل حداد، ط١، الأردن، المنار،١٩٨٥م

٣٨. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، (أبو بكر بن الأنباري)تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م

٣٩. شرح الكافية ،رضي الدين الاستراباذي، (٦٨٦هـ)، مطبعة مجمع الرضيظ، الاستانة، ١٢٧٥ هـ

٤٠. شرح اللمع، لابن برهان العكبري، (٤٥٦هـ)، تح: د.فارس فائز، ط١، الكويت، ١٩٨٤م

٤١. شرح المفصل، لابن يعيش،موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ)،عالم الكتب ن بيروت، ١٩٨٨م

٤٢. شرح المقدمة المحسبة، أحمد بن طاهر ، تح: خالد عبد الكريم، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٦م

٤٣. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (٧٧٠هـ)، تح: د. عبد الله البركاتي، ط١، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٦م

٤٤. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، دار الجيل، بيروت، (لا.ت)

٤٥. العنوان في القراءات السبع، (أبو طاهر إسماعيل بن خلف)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م

٤٦. الغرة الغرة المخفية، لابن الخباز، ٦٣٩هـ)، تح: حامد محمد العبدلي، دار الانبار، بغداد، ١٩٩٠م

٤٧. القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (لا.ت)

٤٨. الكتاب، (سيبويه) أبو بشر عمرو بن قنبر، (١٨٠هـ)، تح: عد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م

٤٩. الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م

٥٠. الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها، مكي ابن أبي طالب، تح: د. محي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١مسعيد الأفغاني،

٥١. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات قي إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن الباقولي(٥٤٣هـ)، تح: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، ط١، ٢٠٠١م

٥٢. اللغات في القرآن، لابن حسنون، موقع الوراق

٥٣. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تح: فائز فارس، : دار الكتب الثقافية – الكويت، ١٩٧٢

٥٤. المحتسب في توجيه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (لابن حني)، تح: د.علي نجدي ناصف، ط٢، دار سزكين، استانبول، ١٩٨٦م
٥٥. مختصر في شواذ القراءت من الكتاب البديع، لابن خالويه، تح: ج . برجشتراسر، ، دار الهجرة ،(لا. ت)
٥٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي،مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٢
٥٧. المرتجل لأبي محمد المعروف بابن الخشاب، (٥٦٧هـ)، تح:علي حيدر، دمشق،١٩٧٢
٥٨. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ، أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين السنكاوي، ط١، بغداد، ١٩٨٣م
٥٩. مشكاة المصابيح، محمد بن عبدالله، الخطيب التبريزي، تح محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥م
٦٠. مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب، تح:د. حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٤م
٦١. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، سعيد بن مسعدة، (٢١٩هـ)، تح: د.فائز فارس، ط٣، دار البشر، الكويت،١٩٨
٦٢. معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠٧هـ)، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩
٦٣. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج،: تح: د. عبد الجليل عبده الشلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م
٦٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ابن هشام الأنصاري)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٦م
٦٥. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تح:د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ن بغداد، ١٩٨٢م

٦٦. المقتضب، أبو العباس محمد بن المبرد، (٢٨٥هت)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٦هـ

٦٧. مقدمة في النحو: لخلف بن حيان الأحمر البصري،(١٨٠هـ)، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق،١٩٦١م

٦٨. المكتفيفي الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (٤٤٤هـ)، تح: د.جايد زيدان مخلف، بغداد، ١٩٨٣م

٦٩. المهذب في القراءات وتوجيهها، من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٩٦٩م

٧٠. الموسوعة نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، مكة المكرمة،ط ١،١٩٨٥م

٧١. النشر في القراءات العشر، (ابن الجزري)، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا. ت)

٧٢. النهر الماد ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي،

٧٣. شرح جمع الجوامع، السيوطي، ط١، مطبعة السعادة، مصر